

{ ثورة تونس الواقع والمستقبل }

م.م.

محمد كاظم المعيني^(*)

Mak_662000@yahoo.com

الملخص

تعد حادثة احراق الشاب "بو عزيزي" لنفسه الشرارة الاولى للانتفاضة الشعبية التي حدثت في تونس نهاية عام ٢٠١٠ ، وهذه بدورها كانت الشرارة الاولى لبقية الانتفاضات التي حدثت في المنطقة ، بمعنى انه لم يثبت لغاية الان تورط اي طرف خارجي في عملية التغيير التي حدثت في البلدان العربية وان ما حدث هو أمر داخلي ساهمت في احداثه مجموعة اسباب داخلية تشترك فيها اغلب الانتفاضات العربية الاخرى . لكن انتفاضة تونس لها مزية تكاد تنفرد بها عن البقية الا وهي سلميتها وعدم وقوع الكثير من الحسائر مقارنة بما حصل في اليمن ومصر وليبيا وسوريا . ان المرحلة الانتقالية التي تمر بها تونس للعبور نحو الديمقراطية شهدت عدداً من الصراعات بين الاحزاب المتنافسة والتي تمحورت في تيارين ، اولهما التيار الاسلامي بقيادة حزب النهضة ، والثاني هو التيار الليبرالي والذي يضم احزاباً قومية واشتراكية وشيوعية ، وادى هذا التنافس الى تشكيل واسقاط عدد من الحكومات خلال الفترة الممتدة من بداية ٢٠١١ الى بداية ٢٠١٤ وتشكيل حكومة "مهدي جمعة" اي لغاية كتابة بحثنا هذا .

المقدمة:-

لقد كانت بدايات حركات التغيير الحديثه والتي جيّرت الولايات المتحدة الامريكه قسماً منها لصالحها وخاصة تلك المرتبطة بتركة الاتحاد السوفيتي السابق وهي "ربيع براغ" في تشكوسلوفاكيا وثورة "الارز" في لبنان والثورة "الوردية" في جورجيا واختها الثورة "البرتقالية" في اوكرانيا ٢٠٠٤-٢٠٠٥ ، والثورة "البنفسجية" التي اطلقها الرئيس جورج دبليو بوش على احتلاله للعراق عام ٢٠٠٣ والثورة "البيضاء" في ايران عام ١٩٦٣ و"الخضراء" عام ٢٠٠٩ ، وثورة "الياسمين" في تونس. كل هذه الاوصاف والالوان التي

^(*)كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد.

اطلقت على تلك الثورات او حركات التغيير ماهي الا تمهيد وبداية لاعادة تسمية ووصف الثورات وحركات التحرر والتغيير التي قد تحصل في اي بقعة من العالم، وهذا ما حصل فعلاً في منطقة الشرق الاوسط، وسواء كانت هذه التسمية عفوية او مقصودة إلا اننا سنقف قليلاً عند هذه التسمية لمعرفة مدى انسجامها مع الواقع، حيث ان هناك خلط وسوء فهم في بعض المفاهيم السياسية التي وصفت حالة التغيير التي حصلت في بعض الانظمة السياسي العربية، ومنها مصطلح "ثورات الربيع العربي"، فمن ناحية كونه عربي فهو عربي بدون جدال، اما من ناحية كونه ربيع فالربيع من الناحية الموضوعية يدل على التجدد وعودة الحياة بعد سبات وبرد وتلج الشتاء واصطباغ الطبيعة باللون الاخضر الزاهي واللوان الورد المختلفة، اما من الناحية المجازية فيمثل الربيع الازدهار والتطور والامل والرقى والاستقرار وكل ما هو ايجابي في الحياة، فأين الربيع من ما حصل وبحصل في هذه الدول، التي طالتها عمليات القتل والتهجير والخطف والاعتقالات والسلب والنهب وخراب الديار واختيار الاقتصاد والمستقبل المجهول وغيرها، اما من ناحية كونها ثورة فان كثير من الكُتاب يخلط بينها وبين مصطلحات اخرى مثل (انقلاب، انتفاضة، احتجاج، اعتصام، مظاهرات، تمرد، عصيان)، فلكل مصطلح له تعريف خاص به لا يشبه الاخر، إلا انه بقي المصطلح الاكثر شيوعاً لهذه التغييرات هو "الثورة" فالنظام القائم يسمى المعارضين عليه متمردين او ارابيين وبالمقابل المعارضين على النظام يسمون انفسهم ثوريون وهكذا، كما وان طبيعة التغيير في الانظمة العربية التي شملها ذلك التغيير تختلف من نظام لآخر وحسب نوع علاقته بين قمة الهرم وقاعدته، فتراوحت درجة وحدّة التغيير من الاقل عنفاً وخسارة كما في تونس الى الاشد عنفاً والاكثر دمارة كما في ليبيا وسوريا وتراوحت بقية الدول (مصر، اليمن، البحرين) بين هذا وذاك . لذلك اصبح لزاماً علينا ان نعرف مصطلح الثورة لكي يتبين لنا مدى مطابقة هذا المصطلح مع الواقع، وعليه فان الثورة هي مقدمة لعملية تغيير جذري يظال النظام السياسي برمته ومؤسساته واجهزته، ويتبعها إعادة صياغة كاملة لكل العلاقات والتوازنات بين فئات وطبقات المجتمع وعلى كافة الاصعدة الاقتصادية والسياسية والفكرية والاجتماعية، ويجب ان تتصف الثورة بثلاث صفات رئيسية متصلة وهي (الشعبية، العلمية، الاستمرارية) لكي نطلق عليها ثورة¹.

اشكالية البحث :-

¹ طارق الهاشمي، الاحزاب السياسية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٩٠، ص ١٠٩.

تنطلق الاشكالية من معرفة مصير هذه الاحتجاجات او "الثورات" ومن هم الفاعلين الحقيقيين وماهية الوسائل المستخدمة في عملية التغيير وماهو شكل النظام الجديد وما طبيعة القوى المؤثرة فيه وماهية الخريطة السياسية بعد التغيير، وهل سيتوافق التيار الاسلامي السياسي مع التيار الليبرالي العلماني من اجل الخروج بمعادلة سياسية ناجحة تعبر بتونس الى حالة جديدة افضل، ام يعاد النظام السابق نفسه ولكن بوجوه جديدة؟ كل ذلك سوف نحاول فك رموزه وتوضيحه من سياق البحث.

فرضية البحث :-

تنطلق الفرضية من خلال الاحابة عن عدة تساؤلات مفادها هو هل ان الولايات المتحدة الامريكية قامت بتغيير استراتيجيتها الخاصة بدعم الانظمة الخليفة والصديقة لها لصالح شعوبها ام هو مجرد تكتيك لاحتواء هذه الاحتجاجات؟ وهل لنظرية المؤامرة دور فيما يجري من احداث على الساحة التونسية وعلى دول "الربيع العربي" ام هو مجرد ردود افعال عفوية من قبل شعوب هذه الدول؟ وهل يمكن ان تنتشر عدوى التغيير هذه الى بقية دول المنطقه والعالم ام لا؟

منهجية البحث :-

اعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج التاريخي لوصف النظام السياسي التونسي قبل التغيير وطبيعة القوى المؤثرة فيه في تلك الفترة ، ثم اعتمدنا على منهج التحليل النظمي لدراسة وتحليل التطورات السياسية الداخلية بعد التغيير واثرها على عملية التحول الديمقراطي في تونس .

هيكلية البحث:-

استجابة لموضوع البحث تم تقسيمه الى :

المبحث الاول : واقع النظام السياسي التونسي قبل الثورة .والمبحث الثاني : اسباب الثورة، والمبحث

الثالث : المرحلة الانتقالية، والمبحث الرابع : مستقبل الثورة، والخاتمة، والمصادر.

المبحث الاول :- واقع النظام السياسي التونسي قبل الثورة .

العامل الجغرافي والاقتصادي : تقع تونس في شمال غرب قارة افريقيا، يحدها من الشمال والشرق البحر الابيض المتوسط ومن الجنوب الشرقي ليبيا ومن الغرب الجزائر، وهناك عدم تكافؤ في موضوع الإعمار والتنمية بالنسبة للولايات الساحلية والداخلية مما أثر على المستوى الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع من ناحية تركيز السكان وتكافؤ الفرص والرفاهية والتطور، حيث يتركز ٦٥,٣% من السكان في الولايات الساحلية حيث تستحوذ هذه الولايات على ٨٥% من المؤسسه الصناعيه و ٨٧,٥% من

الايدي العاملة للبلاد، كما وان نمو الناتج المحلي الاجمالي بلغ أكثر من ٥% منذ اوائل التسعينيات بسبب اعتماد تونس على الصناعات الموجهة نحو التصدير وعملية تحرير وخصوصة الاقتصاد^١.
وتقريباً منذ تأسيس دولة تونس الحديثه ولغاية مايعرف بأزمة الخبز التي عصفت في البلاد عام ١٩٨٤، كان نصيب الزراعة من حجم الاستثمارات بحدود ١٥،٤%، مقابل ٣٣،٧% للصناعة و ٥٠،٨% للخدمات، مع العلم ان عدد العاملين في قطاعي الزراعة والصيد البحري بلغ ٤٠% من السكان، في مقابل ٢٥% في قطاع الصناعة و ٣٠% في قطاع الخدمات^٢.

تونس بعد الاستقلال : أتسمت حقبة نشوء دولة تونس المعاصر بالتشنج والتأزم والى اللجوء الى العنف كأسلوب لتحقيق الاهداف السياسية، وكان أول ظهور للدولة من خلال توقيع اتفاقية الاستقلال الداخلي في العام ١٩٥٥ وبعدها تم التوقيع على بروتوكول الاستقلال في (٢٠ / ٣ / ١٩٥٦)، والذي تزامن معه انقسام الشعب التونسي الى فريقين، الاول مؤيد لهذه الاتفاقية وضم "الحزب الدستوري" ورئيسه "الحبيب بو رقيه" وجماعة الديوان السياسي، والفريق الثاني معارض لهذه الاتفاقية ضم الأمين العام لل "حزب الدستوري" السيد "صالح بن يوسف" وجماعة الأمانة العامه ، واستطاع الفريق الثاني من تعبئة نسبة كبيرة من أفراد الشعب التونسي وشكل ما يعرف بالحركة اليوسفية^٣. و صدر الدستور الاول في (١ / ٦ / ١٩٥٩) مبيناً شكل النظام السياسي على انه جمهوري مركزي رئاسي ذو سمة ليبرالية ، ليستلم الرئيس "الحبيب بو رقيه" الحكم ويصبح اول رئيس جمهوريه لتونس وكانت رئاسته مدى الحياة . لقد اتصفت الجمهوريه الاولى بصفات عدّة، لعل من اهمها تركيز واختزال السلطه بشخص "بو رقيه" متخذاً من شعار "لويس الرابع عشر" اساساً لسياسته، حيث كان يردد باستمرار قوله الشهير "النظام هو انا"، وكذلك الميزه الاخرى وهي تحول حزبه الحاكم "الحزب الدستوري" من حزب يمثل الشعب الى حزب يمثل الحكومه ويميل الى تصفية خصومه ومنافسيه، وكذلك اتباعه سياسة العلمنة المتطرفة التي غالى بها "بو رقيه" بعد

^١ موقع ويكيديا ar.wikipedia.org/wiki/tunes

^٢ محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧، ص ٦٨
^٣ هي حركة ذات توجه قومي عربي ، استطاعت ان تجر وراءها تيارات فكرية واحزاباً سياسيه ومنظمات نقابية وعناصر وطنية واخرى ثوريه آمنت بالكفاح المسلح ، ويمكن اعتبارها حركة مبادئ وقيم لاحركة سياسيه براغماتيه ، إلا انها فشلت ولاسباب كثيرة ، منها عدم تمكنها من استقطاب القوى الاخرى حيث اختارت جماعة "الديوان السياسي" مثلاً التحالف مع "بورقيه" صاحب التوجه البراغماتي والعدائي لكل ما يمت بصله للعرويه والاسلام ، ومنذ ذلك التاريخ وضع اساس النظام السياسي التونسي مستنداً على العلمانية متناسين من كون الشعب التونسي هو جزء من الامه العربيه والاسلاميه . ينظر :- سالم ليبي، الدولة واحزاب المعارضه القانونيه.... اية علاقة؟ حالة تونس، المجله العربيه للعلوم السياسيه، بيروت، ع ٢٧، ص ٢٠١٠، ص ١٠.

مدة قصيرة من تسلمه السلطة، من خلال الغاء القضاء الاسلامي وانتهاج القضاء المدني على الطريقة الفرنسية، وتهيئ دور المسجد الكبير "الزيتونه" وربطه بنظام التعليم العلماني^١. وكل ذلك يدل على عداء "بو رقيه" لكل ما ينتمي الى العروبه والاسلام، واندفاع وتبعيه للحضارة الفرنكوفونية، واستمر حكمه لغاية عام ١٩٨٧ حيث اطاح بحكمه وزير داخلته "زين العابدين بن علي" بواسطة انقلاب عسكري مستغلاً ضعف ومرض "بو رقيه" وشيخوخته السياسي، والذي اسس الجمهوريه الثانيه وساعده في ذلك ضغط الرئيس الامريكى الاسبق "ريغن" على فرنسا بضرورة إزاحة "بو رقيه"، عندما وجدوا في شخصية "بن علي" رجل تونس القوي ورجل المرحلة الذي ينفذ مصالح الولايات المتحده الامريكيه واوربا في المنطقه^(٢). لقد انتهج "بن علي" سياسه متشده تجاه الحركات الاسلاميه في سياق التعاون الامني الاوربي- المغربي محاربة التيار الاسلامي في منطقه المتوسط من خلال قيامه بتضخيم الجهاز الامني للحزب الحاكم عندما تحول هذا الحزب الى اداة قمع للمعارضين من خلال ممارسة الضغط والرقابه عليهم، وتحويل خلايا هذا الحزب الى ما يسمى بـ "لجان الاحياء" التي عملت كخلايا مدنيه امنيه لتنفيذ سياسه الحزب الحاكم، وكان تمويل وتدريب هذه الميليشيا (الامن التونسي) من خلال مساعدات مجانيه من قبل كل من فرنسا وايطاليا والمانيا وبلجيكا^٣. وقد قدم "بن علي" نفسه على انه زعيم الاصلاح الذي يظطلع بمهمة وضع اسس الديمقراطيه والتعدديه وتكريس دولة القانون^٤، وبدأت هذه المرحلة بدخول العديد من الاحزاب الكلاسيكيه والحديثه الى ساحة العمل العلني ولكن بصورة شكليه، كالحاله خلال فترة حكم "بورقيبة" عندما تمر الحكومه بأزمة معينه فأتمها تسمح للأحزاب الاخرى بالعمل ريثما يستقر الوضع الداخلي للبلد، وهذا شأن أغلب الأنظمة الشمولية، وقد انقسمت هذه الاحزاب الى^٥:

^١ المصدر السابق، ص ٣١.

^(٢) أشار تقرير سري أعده (فيرنون والترز) نائب مدير CIA السابق في آيار ١٩٨٧ قال فيه " ان بن علي هو الرجل القادر على قيادة الجمهوريه الثانيه في تونس، التي ينبغي ان تجمع في صفوفها كل العائلات السياسيه التونسيه المواليه للغرب، كما اقترح والترز ايضاً في تقريره، لاجل حل الازمه السياسيه في تونس ينبغي اصدار عفواً تشريعياً عاماً والاعتراف باحزاب المعارضه، وعودة المعارضين السياسيين المنفيين". ينظر:- سؤدد كاظم مهدي، التغيير السياسي في تونس "دراسه تاريخيه" = "سياسيه" - في التغيير في المنطقه العربيه..الدوافع..الاسباب..مواقف الدول منها، مركز المستنصره للدراسات العربيه والدوليه، تموز ٢٠١٢، ص ٩٨.

^٢ المصدر السابق، ص ٦٨.

^٣ سالم لبيض، الدوله واحزاب المعارضه القانونيه.... اية علاقه؟ حالة تونس، المجله العربيه للعلوم السياسيه، مركز دراسات الوحدة العربيه، بيروت، ع ٢٧، ص ٢٠١٠، ص ١٨.

^٤ احمد عبد الهادي، تجربه الانتخابات التونسيه بين المعارضه والحزب الحاكم، مجله قضايا دوليه، ع ٢٢، نيسان ١٩٩٤، ص ٢٢.

- ١- احزاب داخل البرلمان ومنها (حركة الديمقراطيين الاشتراكيين، حزب الوحدة الشعبيه، الاتحاد الديمقراطي الوحدوي، حركة التجديد، الحزب الاجتماعي التحرري، حزب الخضر للتقدم).
- ٢- احزاب خارج البرلمان ومنها (الحزب الديمقراطي التقدمي، التكتل الديمقراطي من اجل العمل والحريات).

لقد اثبتت نتائج الانتخابات التشريعيه التي جرت في الاعوام من نيسان ١٩٨٩، آذار ١٩٩٤، تشرين الاول ١٩٩٩، تشرين الاول ٢٠٠٤، التفوق الكاسح للحزب الحاكم (التجمع الدستوري) مقارنة ببقية الاحزاب الاخرى المشاركة في هذه الانتخابات، والتي حققت نتائج عاليه جداً وصلت في بعضها الى نسبة ٩٩،٩% من نسبة المشاركة. ومدة ولاية الرئيس محددة ب ٥ سنوات ويجوز للرئيس ان يعيد ترشيح نفسه لولايتين متتاليتين، الا ان هذا النص الدستوري غالباً ما يضرب عرض الحائط ويكون مجرد حبراً على ورق، وهذا بالتأكيد هو شأن الانظمة الدكتاتوريه وشأن جميع نتائج انتخابات الانظمة الشمولية في المنطقه العربيه، والتي لاتعكس الصورة الحقيقيه لرغبات وطموحات الجماهير في هذه الدول^١. وهذا مؤشر آخر لالتزام النظام بصور شكلية وباهته لعملية التحول الديمقراطي في تونس، ومن جانب اخر قام النظام بالقضاء القبض على بعض ناشطي حقوق الانسان ومعارضيه لاعلائهم نيتهم خوض الانتخابات ضد الرئيس "بن علي" في الأنتخابات الاولى عام ١٩٨٩^٢. ويتكون البرلمان التونسي من مجلسين هما مجلس النواب ومجلس المستشارين وحق الاقتراع يكون لجميع التونسيين ممن اتموا ٢٠ عاماً من عمرهم^٣.

العامل الديموغرافي والاداري: تقسم الدوله الى ٢٤ ولاية مع مساحه اجماليه تبلغ ١٦٤٤١٨ كم^٢ ومعدل نمو سكاني سنوي يبلغ ١،٩%، ومعدل تعليم عام ٧٤،٣%، مع تصاعد عدد مؤسسات التعليم العالي لتصل الى مايقرب من ٢٠٠ مؤسسه منتتميه الى ١٢ جامعه سجل فيها ٣٥٠٨٢٨ طالباً، وفي احصائيات اخرى رصدت عدد الخريجين الجدد من الجامعه نحو ٨٠ ألفاً سنوياً^٤. ومعدل العمر ٧٣،٥ سنة، ومعدل الدخل السنوي للفرد يبلغ ٥٣١٩ دينار تونسي، وعدد السكان

^١ سالم ليبي، مصدر سبق ذكره، ص ٢١-٢٣.

^٢ نعم محمد صالح، نظم الحكم في البلدان العربيه، سلسله محاضرات في كلية العلوم السياسيه/جامعه بغداد للعام الدراسي ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ص ١٠٥.

^٣ المصدر السابق.

^٤ ناجي عبد النور، الحركات الاحتجاجيه في تونس وميلاد الموجه الثانيه من التحرر السياسي، المستقبل العربي، بيروت، ع ٢٠١١، ص ٣٨٧، ص ١٤٠.

١٠٤٨٦٣٣٩ مليون نسمة ، ونسبة التحضر ٦٦,٣% ، ونسبة البطالة بحدود ١٢% اما بالنسبة الى عدد العاطلين عن العمل من اصحاب الشهادات العليا فقد تضاعف ١٠ مرات من العدد العام للعاطلين عن العمل ، اي بحدود ٢% خلال الفتره بين ١٩٩٤ - ٢٠٠٨ حسب احصاءات مكتب التشغيل التونسي^١.

ان السمة الغالبة للشعب التونسي هو شعورهم بالانتماء الوطني لتونس في ظل غياب واضح للطائفيه والعرقيه ، ويتكون المجتمع التونسي من عدة مجموعات عرقيه يشكل العرب الغالبية العظمى منهم ثم يليهم الامازيغ وبعدهم تأتي مجموعات تشكل اقلية في المجتمع التونسي ومنهم الفينيقيون والترك والاوربيون والافارقة والرومان والاندلسيون، كما ويشكل الدين الاسلامي اكثر من ٩٨% من ديانة المجتمع التونسي مقسمة الى ٨٥% من المذهب المالكي و١٥% من المذهب الاباضي ، ويشكل اليهود والمسيحيون مانسبة اقل من ٢% من باقي المجتمع^٢.

عضوية المنظمات الدولية : انضمت تونس الى كثير من المنظمات منها على سبيل المثال لا الحصر ، عضوية الامم المتحدة في (١٩٥٦/١١/١٢) ، وعضوية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير عام ١٩٥٨ ، وعضوية جامعه الدول العربيه عام ١٩٥٨ ايضاً ، ومنظمة المؤتمر الاسلامي عام ١٩٦٩ ، وعضوية منظمة التجارة العالميه في (١٩٩٥/٣/٢٩) ، وعضوية مجموعة الحوار المتوسطي عام ١٩٩٥^٣.

مميزات الشعب التونسي : يمتاز الشعب التونسي بسمات عديده يكاد ينفرد بها عن باقي الشعوب العربيه ، تؤهله لبناء نموذج ديمقراطي ، ويمكن اختصار هذه المميزات بما يلي :-

- (١) نسبة عاليه من المتعلمين يرافقه مستوى متقدم ونسبه عاليه من اصحاب الشهادات العليا .
- (٢) وجود مجتمع مدني نشط واعى وطبقه وسطى قويه ونوعيه تمثل مايقرب من ٤٨% من مجموع السكان^٤.
- (٣) نظام اقتصادي مستدام مع نسبة دخل جيده مقارنة ببقية الدول العربيه الاخرى مع حصول كل عائلة تقريباً على وحدة سكنيه مستقلة .

^١ المعهد الوطني للاحصاء في تونس ، إحصائية عام ٢٠٠٩ .

^٢ موقع ويكيبيديا ar.wikipedia.org/wiki/tunes

^٣ المصدر السابق.

^٤ ناجي عبد النور ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٥ .

(٤) إعتناق الاسلام المعتدل (المذهب المالكي) لغالبية الشعب .

المبحث الثاني :- أسباب الثورة .

أولاً : الأسباب الداخليه : وتشمل الاسباب العامة والاسباب الخاصة للثورات.فبالنسبة

للأسباب العامة التي تتصف بها أغلب الأنظمة السياسيه العربيه هي :-

(١) انظمه تابعه تعاني من أزمة شرعية لأنها استمدت شرعيتها من الثورة والانقلاب

وشخصنة السلطة مما ادى الى اتساع الفجوة بين الحاكم والمحكوم الامر الذي ادى الى قطيعه بين السلطة والمجتمع، حيث سارت هذه الانظمة عكس اتجاه شعاراتها وداستها وكان خطابها السياسي في اتجاه وفعالها في الاتجاه المعاكس^١.

(٢) تتصف بأنها أنظمة تولى تيارية شمولية لا تسمح بالتداول السلمي للسلطة ولا اي نشاط

من قبل اي جهه سياسية تعارض النظام ، وبالتالي تقوم بإقصاء وإبعاد المعارضين ولو باستخدام القوة المفرطة ، الامر الذي ادى الى تكوين المعارضه في الخارج مستخدمه الدول الحاضنه لها منطلقاً للأنقضاض على النظام حينما تسنح الفرصه المناسبه لذلك^٢.

(٣) الافتقار الى المؤسسات سواء الرسميه او غير الرسميه والتي تمثل حلقة الوصل الرئيسي بين

الحاكم والمحكوم ، وتتركز السلطات والصلاحيات الواسعه لصالح رئيس الحكومه دون وجود آليات حقيقيه للمسائله والمحاسبه مع التضييق المستمر للحريات والحقوق المدنيه يقابلها تصاعد نفوذ المؤسسات الامنيه والمخابراتيه تحت حجج وذرائع كثيره وبالتالي يؤدي ذلك الى تحويل نسبه كبيره من موازنة الدوله لهذه المؤسسات على حساب القطاعات الاخرى (التعليم ، الصحه).

(٤) تقوم بعض الأنظمة العربيه بعمل اصلاحات شكلية وسطحية تُضمّننها في دساتيرها او

في قوانينها كلما تعرضت لضغوط سواء كانت داخلية او خارجية بدون ان تاخذ طريقها الى التنفيذ او ربما تنفذ بصورة مشوهه او غير ذات فعالية.

^١ عبد المنعم المشاط، العسكريون والتنمية السياسيه في العالم الثالث، مجلة السياسه الدوليّه، مركز الاهرام للدراسات، القاهرة، ع٩٢، ١٩٨٨، ص٣٥.

^٢ خيرى عبد الرزاق جاسم، النظم السياسيه العربيه: انهيارات وثورات متعاقبه، المرصد الدولي، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدوليّه، ع١٧٤، حزيران ٢٠١١، ص٥٨.

من ضمن الأسباب الداخلية العامة للثورات العربية هناك سببان يخصان الحراك الشعبي داخل هذه الدول وهي:

(١) هناك سبب مستحدث اشتركت به الاحتجاجات العربية او ما يسمى "الربيع العربي" وهي اتساع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خاصة بين فئة الشباب من المجتمع العربي والاسلامي وهذا بدوره ادى الى التقارب بين المجتمعات دون ان يكون بينهم صلة ومعرفة مسبقه^١.

(٢) تأثير الاعلام العربي وخاصة قناة الجزيرة القطريه وغيرها من القنوات على تحفيز الاحتجاجات الشعبيه وتحشيد الجماهير وديمومة عملية التغيير الاجتماعي والسياسي من خلال عرض الاحداث التي اطاحت بالانظمه الحاكمه او في تعزيزه لهده الاحتجاجات ومحاولة كسب تعاطف المجتمع الدولي^٢.

هذه المنطلقات والاسباب المشتركة لما يسمى "بالثورات" العربية اوجدت حاله من التوحد في صورة الفعل الثوري ودوافعه . فبالنسبه "الثورة" تونس هي لم تكن وليدة لحظتها ، فقد شهدت تونس خلال العقدين الاخيرين سلسله من التظاهرات الشعبيه والمواجهات مع قوات الامن مطالبه بتوفير فرص العمل وتحقيق العدالة الاجتماعيه ومكافحة الفساد المستشري داخل اجهزة الحكومه وتحسين الظروف المعيشيه للفرد ، وبتزايد هذه الضغوط مع عدم وجود اي بصيص امل او نقطة ضوء في نهاية النفق ادى ذلك الى الانفجار وحدث التغيير وجاءت "الثورة" .

إن اسهامات الشعب التونسي في صنع الاحداث من اجل الاصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي بدأت منذ سنوات عدّة من خلال سلسله من الاحتجاجات والمظاهرات ، لعل من ابرزها احداث الحوض المنجمي وابن قردان ومدنين^٣، والتي شكلت الركيزه الاساسيه التي استندت اليها الجماهير المنتفضه في تونس . وهنا لا بد لنا من الاشارة الى اهم الأسباب الخاصة "للثورات" والتي بالتاكيد سوف

^١ ربيع وهبه، الحركات الاحتجاجيه: تجارب ورؤى في - الحركات الاحتجاجيه في الوطن العربي: مصر-المغرب-لبنان-البحرين، مركز دراسات الوحدة العربيه، بيروت، ٢٠١١، صص ٦٥-٦٦.

^٢ يسار القطارنه، حالة خاصة: كيف تدير قطر تفاعلاتها الاقليميه؟، مجلة السياسه الدوليه، مركز الاهرام للدراسات، القاهرة، ١٨٨٤، ابريل ٢٠١٢، صص ٢٨.

^٣ كمال بن يونس، التهميش الشامل: عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن علي في تونس، مجلة السياسه الدوليه، مؤسسة الاهرام للدراسات، القاهرة، ١٨٤٤، ابريل ٢٠١١، صص ٦٠.

لن تؤدي الى مسارات مشتركة لبقية "الثورات" الاخرى في المنطقه ، وستتحكم فيها عدة عوامل واسباب وحسب كل دولة ، فبالنسبه لـ "ثورة" تونس لخصناها فيما يلي :-

(١) إخفاق الحكومه التونسيه في توفير فرص عمل لحاملي الشهادات العليا والتي اعتبرت من اكبر التحديات التي واجهت الحكومه ، ولعل اقدم الشباب التونسي "محمد بوعزيزي" على احراق نفسه احتجاجا على مصادرة بضاعته وعربته لعدم امتلاكه الترخيص اللازم ، ماهو الا الشرارة الحقيقيه الاولى لاندلاع الصدامات في ولاية "سيدي بوزيد" في (٢٥/١٢/٢٠١٠) وامتدت لتشمل الولايات الاخرى ، ومنها انتقلت العدوى الى باقي الدول العربيه الاخرى .

(٢) لم يكن وراء الحركات الاحتجاجيه في البدايه مطالب سياسيه وانما اقتصر على الجانب الاجتماعي والاقتصادي ، حيث كان تركيز الحكومه في برامج التنميه على المناطق الساحليه واهمال المناطق الجنوبيه مما دفع الشباب التونسي الى النزوح الى المناطق الشماليه الساحليه او الى المهجره الى اوربا بواسطة قوارب الموت طلباً للعمل في اي شيء يجدونه امامهم^١ .

(٣) الصراع بين العوائل المتنفذه على المال والنفوذ والمشاريع وخاصة عائلة بن علي وعائلة زوجته آل الطرابلسي وعائلة مليكه وعائلة الماطري وشيوب ولطيف مما اهلك نظام "بن علي" ومؤسسات الرئاسه والدوله وبالتالي فقدان السيطرة على ادارة شؤون البلاد .

(٤) دعم الجيش "للثورة" من خلال وقوفه على الحياد في البدايه ثم تحول بعد فترة الى عنصر داعم ومساند لها، والسبب هو تهميش المؤسسة العسكريه من قبل النظام السابق منذ حقبة "بو رقيه" ولغاية سقوط "بن علي"، حيث لم يتجاوز تعداد الجيش عن ٥٠ الف جندي، في حين بلغ تعداد اجهزة الامن التابعه للرئيس حوالي ١٥٥ الف عنصر^٢ .

^١ هيفاء احمد صالح ، الاضطرابات السياسيه في تونس ودورها في انهيار حكم بن علي ، المرصد الدولي ، جامعة بغداد ، مركز الدراسات الدوليه ، ع ١٧ ، حزيران ٢٠١١ ، ص ٩٩ .

^٢ ينظر الموقع : www.assakina.com/news/news2/26946.html

ثانياً : أهم القوى الفاعله والمؤثره :- هناك عدة قوى قامت بأداء ادوار متباينه كلٌ حسب حجمه وامكانياته على سیر مجريات الاحداث منذ بداية الاحتجاجات وحتى ساعة اعداد هذه الدراسه ، ويمكننا حصر هذه القوى بما يلي :-

(١) شباب الثورة : الذين يتسمون بالحماس والاندفاع الثوري ولهم الفضل في عملية التغيير والنهوض بالواقع المتردي الى مستوى افضل وعلى جميع الاصعدة الاقتصادية والاجتماعيه والسياسيه والانسانيه ، بالرغم من غياب المنزع الايدولوجي وغياب القيادة الشبائيه ، لذلك بقى هؤلاء الشباب كعامل ضغط ليس اكثر ضمن نطاق رد الفعل خصوصاً اذا ما ظلوا غير منظمين ومتفوقين وغير منفتحين على القوى والاحزاب الاخرى ، واذا ما ارادوا انجاح ثورتهم فعليهم توحيد الخطاب السياسي وترشيح ممثلين عنهم للجلوس على طاولة الحوار والاتفاق على خريطة طريق تعبر بهم الى بر الامان .

(٢) الجيش : ان المؤسسه العسكريه تعمل لضبط ايقاع الاحداث ، ولها دور فعال ومؤثر في التعجيل بخلع الرئيس "بن علي" من خلال العمل السلمي وامتناعها عن استخدام العنف واطلاق الرصاص على المنتفضين وملازمتها جانب الحياد في بداية الاحتجاجات ، لتتحول بعد ذلك الى ممارسة العمل الايجابي من خلال الانحياز الى جانب المعارضين في الايام الاخيره قبل سقوط "بن علي" . وبعد سقوط النظام بقت هذه المؤسسه تلتزم جانب الحياد والنأي عن التورط المباشر في الشأن السياسي بعد التغيير ، وهي بذلك تلعب دور الحكم تارة او التدخل اذا لزم الامر وعند الضروره تارة اخرى ، وان جل اهتمام هذه المؤسسه خلال المرحله الانتقاليه هو حماية الدوله من الانهيار ومنع انتشار الفوضى مع الاستجابه المحسوبه لمطالب الثورة^١ .

(٣) الاتحاد العام التونسي للشغل : بالرغم من ما تعرض له هذا القطاع من اتماك وتبعيه وسيطره من قبل نظام "بن علي" وخاصة على مستوى قياداته المتعاقبه ، إلا ان ماحدث بعد التغيير اظهر اهمية الاتحاد من خلال الحضور الفاعل للقيادات النقابيه الوسطى التي سرعان ما تحولت الى قيادات ميدانيه للحركه الاحتجاجيه ومنذ الايام الاولى ، ومن المؤمل ان يكون للاتحاد دوراً اكبر في المستقبل^٢ .

^١ المصدر السابق.

^٢ سؤدد كاظم مهدي، التغيير السياسي في تونس "دراسه تاريخيه سياسيه"، مركز المستنصره للدراسات العربيه والدوليه، تموز ٢٠١٢، ص ١١٠.

ثالثاً : المواقف الدولية : لم تقتصر اسباب التغيير الذي احدثته حركات الاحتجاج العربي على العامل الداخلي فقط وانما هناك العامل الخارجي المتمثل بالمواقف الدولية والقوى الفاعله التي تمتلك القوه المؤثره في المنطقه العربيه وفي الكيفيه التي يستخدمون فيها هذه القوه وكذلك ادوات هذه القوه ، كل ذلك وسط بدء تآكل وافول قدرة القوى العظمى الدوليه على التأثير في مسار الاحداث في المنطقه . ويمكن تقسيم هذه المواقف الى :-

(١) الموقف الاقليمي : ويضم دول وتحالفات عربيه وغير عربيه عدده اثرت بطريقه او باخرى على سير الاحداث في المنطقه وهو :-

١-١ إيران :- تعتبر الجمهوريه الاسلاميه الايرانيه من القوى الاقليمية الرئيسة في المنطقه والتي مثلت محوراً مهماً في التفاعلات الاستراتيجيه في المنطقه، وظهر الموقف الايراني من حركات الاحتجاج العربيه واضحاً من خلال خطابات القادة والمسؤولين الايرانيين، حيث وصف مرشد الثورة الاسلاميه في ايران السيد "علي خامنئي" ثورتي تونس ومصر بانهما عمليه ولادة لنشأة "شرق اسلامي جديد" في المنطقه، وان ايران على استعداد لمساعدة ودعم هذه الحركات من اجل ان تتمكن شعوب هذه الدول بتغيير واقعها المزري الى حاله افضل من العيش الكريم في ظل حكومه صادقه ومخلصه كالحكومه الاسلاميه في ايران^١.

٢-١ تركيا: تلعب تركيا دوراً استراتيجياً فاعلاً في منطقه الشرق الاوسط ومنذ مدة طويله وخاصة موقفها الحيادي تجاه حرب الخليج الثالثه ، وكذلك دورها الفاعل والقوي حيال مشكله البرنامج النووي الايراني مع الوكاله الدوليه للطاقه الذريه ولجنة الـ "١+٥" والذي تجسد بقيام التحالف الثلاثي بينها وبين ايران والبرازيل^٢ ، وبالنسبه لحركات الاحتجاج الاخيريه التي بدأت في مطلع عام ٢٠١١ في المنطقه العربيه فقد لعبت تركيا دوراً مهماً في استقطاب القوى والتيارات السياسيه الداخله في عمليه التغيير وخاصة الاسلاميه منها شأنها في ذلك شأن ايران ، لكن هذا الدعم والاستقطاب لم يكن بمستوى واحد بالنسبه للدول المنتفضه كلها ، حيث يمكننا ان نرى هذا الفرق واضحاً من خلال دعمها الكبير للاخوان المسلمين في كل من سوريا ومصر مقارنة بدعم التيار نفسه في تونس ، حيث التزمت تركيا موقف المتابع الحذر

^١ علي فارس الشمري ، تأثير الحركات العربيه على توازن القوى في الشرق الاوسط ، مجله رؤيه ، بغداد ، ١٤ ، ٢٠١٢ ، ص ٨٨.

^٢ بشار فتحي ، قراءة في الاتفاق الثلاثي : التركي-الايراني-البرازيلي ، نشره الراصد الاقليمي ، جامعه الموصل ، مركز الدراسات الاقليميه ، ٤٠٤ ، ٢٠١٠ ، ص ٤.

بالنسبة لأوضاع تونس^١، ربما لكون الحركات الاسلاميه في تونس ودول المغرب العربي عدا الجزائر وليبيا تمثل الحاله المعتدله والاكثر انفتاحاً على بقية القوى ، على العكس من الحركات الاسلاميه وخاصة حركة الاخوان في كل من مصر وليبيا وسوريا والتي تملك اجنحه عسكريه مسلحة، ولقد وصل الامر الى التدخل الواضح في الشؤون الداخليه لهذه الدول من خلال الدعم المباشر وغير المباشر لهذه الحركات، الامر الذي ادى مؤخراً الى قيام مصر بطرد السفير التركي لديها وسحب سفيرها من انقره في (٢٣/١١/٢٠١٣) احتجاجاً على سياسة التدخل تلك^٢، مع عدم تبني اي موقف واضح حيال البحرين مثلاً، دعماً لسياسة دول مجلس التعاون الخليجي تجاه الحركات الاحتجاجيه في البحرين من جهة، وتنفيذاً لاستراتيجيه الولايات المتحده الامريكيه الحاليه في منطقه الخليج العربي من جهه ثانيه ، وهذا دليل على السياسه الانتقائيه لصانع القرار التركي تجاه هذه الدول تبعاً للمصلحه العليا لتكريا ومحاوله للوقوف امام مايسمى بـ "الهلال الشيعي" من خلال كسب نظام سوري متحالف مع دول الخليج^٣.

١-٣ دول مجلس التعاون الخليجي :- لم يكن هناك دور واضح ومميز في مجريات الاحداث لهذه الدول تجاه حركة الاحتجاج في تونس ، وكان موقفهم اشبه بالمتفرج والمتربص لما يجري من احداث ، وكان الموقف السعودي متواضعاً جداً واقتصر على توفير ملاذ آمن للرئيس المخلوع "بن علي" وعائلته .

(٢) الموقف الدولي : يتركز على تأثير الولايات المتحده الامريكيه باعتبارها القوه المهيمنه والمؤثره على سير الاحداث في العالم بصوره عامه وعلى منطقه الشرق الاوسط بصوره خاصه باعتبارها المجال الحيوي لها . حيث لعبت دوراً مؤثراً في الكثير من حالات الانتقال الديمقراطي الناجحه، والتي تراوحت بين حالة الدعم المباشر لهذا الانتقال كالحاله بعد اختيار الاتحاد السوفيتي وتحول كل من جورجيا واوكرانيا نحو الديمقراطيه وكذلك دول شرق اوربا وجنوب افريقيا ، وحاله عدم ممانعة الخارج لهذا الانتقال بالرغم من تأييد الخارج للنظام القديم كحاله الفلبين وكوريا الجنوبيه، عندما وقفت موقف المتفرج أزاء انهيار نظام "ماركوس" الدكتاتوري بعد

^١ نعم نذير شكر ،الموقف التركي حيال التحولات العربيه الراهنه ،اوراق دوليه ،مركز الدراسات الدوليه ،جامعه بغداد ،ع ٢١١ع ،اذار ٢٠١٢،ص ١١ .

^٢ إحصاء قناة الحرة عراق ، ٢٣/١١/٢٠١٣ .

^٣ علي فارس الشمري ،مصدر سبق ذكره ،ص ٩٢.

الانقلاب العسكري الذي اطيح بحكمه الذي استمر عدة عقود^١. وكذلك موقف الاتحاد الاوربي والصين على هذه الاحتجاجات .

٢-١ الولايات المتحدة الامريكه : بالنسبة لحركات الاحتجاج العربيه هناك اتفاق مبدئي لدى اغلب الكتاب والمحللين السياسيين على عفوية هذه الحركات في المنطقه العربيه ، حيث لم يثبت شيء عكس ذلك وخاصة في بداياتها مع محاولات الادارة الامريكه احتواءها وتجييرها لصالحها^٢. ومما لاشك فيه ان الادارة الامريكه لاتتبع سياسه واحده تجاه هذه الحركات ومواقف التدخل فيها . فبالنسبه لاحداث تونس فقد أثرت اخطاء سياسة "بن علي" وخاصة تجاه المتظاهرين في "سيدي بوزيد" و"القصرين" و"تاله" ثم باقي مناطق البلاد لعدم استجابة الحكومه لدعوة الادارة الامريكه من خطورة استعمال القوه المفرطه تجاه المتظاهرين الامر الذي أدى الى ارتفاع عدد الضحايا من المدنيين الذين سقطوا بسبب استخدام الرصاص الحي ، حيث استدعت الخارجيه الامريكه السفير التونسي لديها "محمد صلاح" وتم لفت نظره الى ذلك^٣. ولعل من اهم الضغوطات التي مارستها الولايات المتحدة الامريكه والغرب كان من خلال تهديد الامين العام للامم المتحده "بان كي مون" في (٢٠١١/١/١٤) بعقد اجتماع طاريء لمجلس الامن خاص بتونس لاستصدار قرار يدين "بن علي" ونظامه وتوجيه اتهامات دوليه ضده ، فضلاً عن تصاعد وتيرة الاحداث الداخليه للثورة مع عدم تدخل الجيش التونسي بجانبه مما عجل ذلك بهروبه من البلاد وتسهيل إسقاط نظامه^٤. وكذلك التصريح الخطير لوزيرة الخارجيه الامريكه "هيلاري كلنتون" عندما اعلنت بان ادارتها تقف بمسافه واحده بين السلطه والشعب ، وحالما ايقنت زوال نظام "بن علي" حولت بوصلتها السياسيه نحو المحتجين والمعارضه ، وهكذا فعلت مع نظام "مبارك" في مصر ونظام "صالح" في اليمن ، بمعنى ان الادارة الامريكه ظلت ممسكه بالعصا من الوسط و تميل حيثما مالت القوه سواء بين النظام ام المعارضه^٥. وهناك رأي آخر يوضح تدخل الادارة الامريكه كقوة مؤثرة في تحريك الشارع وخاصة في مصر ، استناداً الى وثيقه سريه كشفها موقع ويكيليكس في (٢٠٠٧/١٢/٦) صادرة عن

^١ عبد الفتاح ماضي، الاضطراب السياسي: سوء ادارة تفاعلات المرحله الانتقاليه في الدول العربيه، مجله السياسه الدوليه، مؤسسة الاهرام للدراسات، القاوه، ١٨٨٤، ابريل ٢٠١٢، ص. ٦٠.

^٢ عبد الحي زلوم، الربيع العربي: ثورة ام فوضى غير خلاقه ، المؤسسة العربيه للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠١٣، ص. ١٠.

^٣ كمال بن يونس، مصدر سبق ذكره، ص. ٦١.

^٤ المصدر السابق.

^٥ حسين حافظ وهيب ، الدور الاستراتيجي الامريكه في احلال النظم الديمقراطيه، دراسات دوليه، مركز الدراسات الدوليه، ع ٥٥، كانون

الثاني ٢٠١٣، ص. ٦٢

السفارة الأمريكية في القاهرة ، كشفت عن دعم مباشر من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية **USAID** بتخصيص مبلغ ٥,٦ مليون دولار عام ٢٠٠٨ و ٧٥ مليون دولار عام ٢٠٠٩ لبرامج مصريه لنشر الديمقراطية والحكم الجيد، وكشفت صحيفة "الدايلي تليغراف" البريطانيه أيضاً عن قيام الادارة الأمريكية وبصورة سرية دعم شخصيات معينة كان لها دور وراء الانتفاضة المصريه ، وهذه الشخصيات كانت تخطط لتغيير النظام منذ ثلاث سنوات قبل نشوب الانتفاضة، حيث قامت السفارة الأمريكية في القاهرة بمساعدة الشاب "وائل غنيم" مدير فرع شركة غوغل في مصر من خلال دعوته لحضور ندوات عدّة ودورات تدريبية للشباب لتعليمهم استخدام مواقع التواصل الاجتماعي لتحريك وتوجيه الشارع^١، وهناك أيضاً معاهد ومنظمات للمجتمع المدني الأمريكي قامت بإعداد الدورات والتدريبات للشباب المتطوع خارج بلدانهم حيث تلقوا تدريبات مكثفه من قبل خبراء في مجال التنظيم السياسي والجماهيري وكيفية التأثير في الرأي العام ، وقاموا بإعداد مجموعة من القيادات الشابه في مجال التأثير على الجماهير باتباع تكتيك اللاعنف Non-Violent Action ، ومن هذه المؤسسات هي^٢:-

- ١- معهد اينشتاين التابع لمؤسسة Gene Sharp .
 - ٢- المعهد الجمهوري الدولي (IRI). The International Republican Institute
 - ٣- الصندوق القومي للديمقراطية (NED). National Endowment for Democracy
 - ٤- المعهد الديمقراطي الوطني (NDI). The National Democratic Institute
 - ٥- بيت الحرية Freedom House.
 - ٦- مبادرة الشراكة الشرق اوسطيه (MEPI). The Middle East Partnership Initiative
 - ٧- ادارة الاعمال للعمل الدبلوماسي (BDA). Business for Diplomatic Action
- واستمرت علاقة الخارجية الأمريكية بمؤلاء الناشطين حيث التقت الوزيره "هيلاري كلنتون" عدداً من النشاطات تحت غطاء تعزيز الديمقراطية ومنهم "شباب ٦ ابريل" المصريه^٣. وهنا لا بد لنا من ان نميز بين فئتين رئيسيتين ساهمت بطريقه او اخرى في مجريات التغيير ، الاولى هم الفاعلين الذين ساهموا بدمائهم

^١ سؤدد كاظم مهدي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٥.

^٢ نديم منصورى ، الثورات العربية بين المطامح والمطامع ، تقديم: عصام نعمان ، منتدى المعارف ، بيروت ، ط ١ ، ٢٠١٢ ، ص ٨٠.

^٣ شاهد مقابلة الوزيرة "هيلاري كلنتون" مع شباب ٦ أبريل على الموقع: <http://www.youtub.com/watch?v=Dn-Sso-NcY>

وجهدهم وقدموا ارواحهم في سبيل انجاح "الثورة" والثانية هم المحركين الذين نسقوا وتدريبوا وتمولوا من قبل الادارة الامريكيه لتحقيق استراتيجياتها في المنطقة^(١).

٢-٢ فرنسا - تعتبر فرنسا من اكثر القوى نفوذاً وتأثيراً على الساحة التونسيه ، بحكم الميراث الاستعماري الثقيل الذي خضعت له دول المغرب العربي وتونس بصورة خاصة ، وبحكم الجوار الجغرافي المتوسطي المؤثر ، فحكومة "ساركوزي" دعمت نظام "بن علي" حتى اللحظة الاخيره ، وقد فاجأها انهيار وسقوط نظامه بهذه السرعة ، إلا انها لاتزال تحتفظ بقنوات كثيرة فعالة داخل اجهزة الحكم او بين المعارضين من بعض الاحزاب ونشطاء منظمات المجتمع المدني ، حيث كانت الامال معلقه على شخص "كمال مرجان" وزير الخارجيه السابق لقيادة المرحلة الانتقالية^١.

٢-٣ الاتحاد الاوربي :- لقد كان رد الفعل الاوربي ضعيفاً تجاه الاحتجاجات العربيه "الربيع العربي" وظهر ذلك من خلال الصياغه السريعه لسياسة جوار اوربي جديده اصدرتها المفوضيه الاوربيه في نيسان ٢٠١١ والتي لم تعبر عن اي تغيير جوهري في سياسة الاتحاد القديمه تجاه دول جنوب المتوسط بصوره عامه ، وخاصة ان الاتحاد الاوربي لم يضع استراتيجيه واضحه يقيم على اساسها المعايير والكيفيه التي تعزز بها الاصلاحات السياسيه والتحول الديمقراطي وبالتالي هل سيكون للمساعدات التي صرفها الاتحاد في آب ٢٠١١ لكل من مصر ١٠٠ مليون يورو ولتونس ١١٠ مليون يورو كمساعدات تنمويه قررها الاتحاد الاوربي لهذه الدول والتي ستصرف على اساس ماتجزه هذه الدول فعلاً ام على ما نيتها انجازها ، وقد خصص الاتحاد مايقرب من ال ٧ مليارات يورو لكامل منطقة جنوب المتوسط حتى نهاية عام ٢٠١٣ في حين ان قيمة العجز (الدين الداخلي والخارجي) لمصر فقط يبلغ قرابه ال ٧٠ مليار دولار^٢.

(١) ان اغلب الدول الراعيه والداعمه للديمقراطيه وعلى رأسها الولايات المتحده الامريكيه ، والتي شنت حروباً عسكريه واقتصاديه بحجة نشر الديمقراطيه ولاسيما في منطقة الشرق الاوسط ، تراها هي أصلاً انظمه مأزومه تعاني من ازمه اقتصاديه حاده ، حيث أخذ الشعب الامريكوي يشعر بخطر السياسه التي تتبعها إدارته ، حيث تجمع ألوف من المتظاهرين الامريكيين المناهضين لسياسة "وول ستريت" في حديقه "واشنطن سكوير" في نيويورك للمطالبه بتعديل النظام المالي الامريكوي ، وقد امتد النطاق الجغرافي لحملة أحتلوا وول ستريت " Occupy Wall Street" والتي بدأت في (٢٠١١/٩/١٧) لتمتد الى ولايات امريكيه اخرى ، وبعد فتره وجيزه انتقلت الى بقية انحاء العالم ، والمدهش ان ردة الفعل الامريكيه والاوربيه على هذه الاحتجاجات كانت متناقضه مع مفهوم الديمقراطيه الحريصه على نشره في كافة ارجاء المعموره ، من خلال حملة الاعتقالات الواسعه التي تعرض لها المحتجون والتي كانت بحدود ١٠٠٠ معتقل لغاية (٢٠١١/١٠/١٨) وبحسب وسائل الاعلام ، وهذا مثال اخر على الازدواجيه الامريكيه في التعامل مع الانظمه والدول الاخرى . ينظر :- نديم منصورى ، الفورات العربيه بين المطامح والمطامع ، تقديم : عصام نعمان ، منتدى المعارف ، بيروت ، ط١ ، ٢٠١٢ ، صص ٢٧-٢٨ .

^١ ينظر الموقع :- www.assakina.com/center/files/7009.html

^٢ سالي خليفه اسحق ، القارة المأزومه... الانقسام الاوربي في مواجهة تحديات الثورة العربيه ، ملحق السياسه الدوليه ، مؤسسة الاهرام للدراسات ، القايره ، ع١٩٠٤ ، اكتوبر ٢٠١٢ ، صص ١٩ .

إلا انه تم الكشف مؤخراً من قبل وزير الاستثمار والتعاون الدولي التونسي "لمين الدغري" في تصريح له بتاريخ (٢٠١٣/١٢/٢٠)، ان تونس ستتمكن من الحصول على هبة اخرى من الاتحاد الاوربي بقيمة ٤٥ مليون يورو خلال عام ٢٠١٤ وعلى ثلاث دفعات سيتم رصدها لدعم الاصلاحات الهيكلية في الاقتصاد، و أكد الوزير ان التوافق حول رئيس الحكومة الانتقالية الجديد "مهدي جمعة" وبوادر الاستقرار السياسي ساهما بشكل كبير في إعادة الثقة في الشريك الاستراتيجي لتونس، وطمأنة بقية شركاؤها بالخارج من اجل دعم الاقتصاد التونسي^١.

٢-٤ الصين :- تسعى الصين لاعادة هيكلة النظام الدولي باتجاه التعددية القطبية Multi-Polar System تزامناً مع اضطراب نموها الاقتصادي وتحولها الى قوة اقتصادية منافسه، إلا ان اهتمامها بالمكانة الدولية وبالجناب العسكري والامن ظم محصوراً على المستوى الاقليمي لها، وانعكس ذلك على سلوكها السياسي الخارجي من الاحتجاجات العربية والذي اخذ منحى براغماتي صامت حيال الاحداث القائمة، ففي البدايه كانت تقف مع انظمة السلطه التي كانت قائمه ولم تعترف بالاحداث على انها ثورة، ثم ما لبثت ان تحولت عن موقفها هذا حين انتقلت السلطه الى المعارضة^٢. كالحالة مع احداث الثورة الاسلاميه في ايران، حيث وقفت في البدايه مع نظام الشاه وما ان انتصرت الثورة الاسلاميه حتى اخذت تفتح ابوابها للثوره الجديده واصبحت اكبر مورد للأسلحه لها خلال حرب الخليج الاولى وكذلك دعمها لحكومة طهران في مسالة ملفها النووي، الا اننا نجد هناك تبايناً في المواقف من قبل الصين وحسب كل دوله، حيث نجدها في تونس وبعض الدول الاخرى ليس لها اي دور يذكر، ووقفت تتفرج وتترقب الاحداث عن كثب وربما تواطفت مع روسيا عندما امتنعت عن التصويت في مجلس الامن على القرار ١٩٧٣ الخاص ب(ليبيا)، على عكس ما يحدث في سوريا فلقد استخدمت حق النقض "الفيتو" في مجلس الامن ثلاث مرات متتاليه منذ اندلاع الازمة السورية ولغاية اعداد هذه الدراسة، والدافع الحقيقي وراء ذلك هو محاولة عرقلة ومنع الولايات المتحده الامريكيه والاتحاد الاوربي من الانفراد بالسيطره والتحكم على مركز الشرق الاوسط^٣، وايضاً خشية بكين من انتقال عدوى الديمقراطية من الشرق الاوسط الى الشرق الاقصى.

^١ ينظر الموقع : www.turees.com/aljarida/25930

^٢ مدحت ايوب، استعادة التوازن... الثورات العربية واعادة تعريف نمط الصعود الصيني، ملحق السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام للدراسات، القاهرة، ع. ١٩٠، أكتوبر ٢٠١٢، ص ٢٥- ٢٦.

^٣ المصدر السابق، ص ٢٧.

المبحث الثالث :- المرحلة الانتقالية

تعد المرحلة الانتقالية التي تعقب الثورات من أخطر المراحل التي تمر بها الشعوب مع ما يصاحبها من تغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية حادة تشبه الزلزال بقوته وتأثيره على أركان الدولة والوضع القائم، لذلك يحتاج الأمر إلى فترة زمنية لانستطيع تحديدها وهي بالتأكيد ليست بالقصيرة لكي تستقر الأوضاع من جديد أو ربما يبقى موضوع عودة الاستقرار أشبه بالحلم وهذا يعتمد بالتأكيد على اتفاق القوى السياسية الداخلية اللاعبة في الساحة السياسية وعلى رغبة القوى الكبرى في تحقيق ذلك الاستقرار متى ما وجدت ذلك يصب في مصلحتها، إذ أنه لا يعني بالضرورة أن إسقاط "بن علي" أو أي زعيم على شاكلته أنه سيعقبه بناء ديمقراطي، فالخوف يأتي دائماً من توحد النخب السابقة لإعادة النظام القديم بوجوده جديد معدّله، وهنا يأتي دور النخب التونسية المنتزعة وخاصة الشابة التي ساهمت في الثورة والتي يجب أن تكون واعية وتملك رؤيا استراتيجية مستقبلية لآليات بناء المؤسسات الديمقراطية والحفاظه عليها^١.

١) تونس بعد التغيير: ان حركة التغيير في تونس منذ اندلاع أول شراره لها في (١٨/١٢/٢٠١٠) كانت بمثابة ترجمه واقعيه لغضب شعبي عارم من المهمشين والمقصيين من دوائر المجتمع الماديه والرمزيه ، ولم تكن ثورة بطون جائعه كما حصل في احداث ثورة الخبز عام ١٩٨٤ بسبب ارتفاع اسعار الخبز ، انما ثورة ضد كل ماهو سلمي ، وثورة ضد الحرمان والكبت السياسي والاجتماعي وانتشار الفساد والثراء على حساب الفقراء والعبث بممتلكات الشعب والبدخ والاسراف الفاضح من جانب السلطه الحاكمه والمقرين منها . لقد كانت تونس اول دوله عربيه ترفض الحكم الشمولي الاستبدادي عن طريق انتفاضه شعبيه سلميه ، وهذه الانتفاضه الهمت بقيه الانتفاضات الاخرى التي اجتاحت الدول العربيه الاخرى . وبعد الفراغ السياسي والدستوري الذي حصل بعد سقوط نظام "بن علي" اعلن "محمد الغنوشي" نفسه وفقاً للمادة ٥٦ من الدستور رئيساً مؤقتاً للجمهورية بعد ان كان يشغل منصب الوزير الاول خلال حقبة "بن علي" ، إلا انه لم يحظى بالتأييد الكافي من الاطراف الرئيسيه المعارضه واجبر على التنحي من رئاسة الجمهوريه بعد ٢٤ ساعه ، ونقلها الى "فؤاد المبرع" الذي كان يشغل منصب رئاسة مجلس النواب خلال حقبة "بن علي" ، بعد ماتبين وجود ثغرات دستوريه واضحه ادت الى الاضطراب في اتخاذ القرارات وبالتالي ادى الى سرعة تشكيل الحكومه المؤقتة ثم تعديليها ، ليقوم "المبرع" بتكليف "الغنوشي" لتولي

^١ رضوان زيادة ، كيف يمكن بناء تونس ديمقراطيه: العدالة الانتقاليه للماضي وبناء المؤسسات للمستقبل ،المجله العربيه للعلوم السياسيه ،بيروت ، ع ٣٠ ، ربيع ٢٠١١ ، ص ١٤٨ .

منصب رئاسة الحكومة في المرحلة الانتقالية وفق المادة ٥٧ من الدستور^١، حيث تم تشكيل حكومة ائتلاف وطني، وهيئة وطنية لبحث ملفات الاصلاح السياسي برئاسة استاذ القانون الدستوري "عياض بن عاشور"، وبعد تشكيل هذه الحكومة الائتلافية اتضح انها تضم عدداً من وزراء حكومة "بن علي" المخلوعة بالرغم من كون هؤلاء الوزراء لم يعرف عنهم اي ارتباط بالنخب الفاسده او قرابه للرئيس الخلوغ إلا ان هذه الحكومة لم يكتب لها الاستمرار بسبب الاحتجاجات المستمرة المطالبة بحل مجلس النواب وإقالة "محمد الغنوشي" باعتبارها من تركة نظام "بن علي" بالاضافة الى عدم مشروعية هذا المجلس بعد سقوط النظام وبقاء حزبه "التجمع الدستوري الديمقراطي" مسيطراً على المجلس بـ ١٦١ عضواً مقابل ٥٣ عضو عضواً ينتمون الى ٦ أحزاب معارضة^٢. ان عدم امتلاك النخبة التي تولت مقاليد الحكم في تونس بعد التغيير على رؤية واضحة تستطيع من خلالها رسم خريطة طريق حقيقية تنهض بالواقع وتمضي بالعملية الانتقالية نحو بر الامان، ولم يرتق السلوك السياسي لهذه النخبة الى مستوى الطموح، وفي الغالب اتسم هذا السلوك بالتكيف الاضطراري وتجنب الصدام مع الشارع، لكن بوجود الارادة القوية الحره لاحتواء الموقف واستمرار الضغط الشعبي الذي كان مصراً على قطف ثمار ثورته كامله وبسرعه، ورفض الاتحاد العام التونسي للشغل واغلب احزاب المعارضة لتكسيبه الحكومة الانتقالية الاولى بقيادة الغنوشي، حتى بعد اعلان استقالة اعضاؤها من "حزب التجمع الدستوري الديمقراطي"، اضطرت سلطه لادخال تحوير وتعديل جزئي على الحكومة تم بموجبه ابعاد الشخصيات المحسوبه على الحزب الحاكم مع الابقاء على وزراء المعارضة الذين يغلب عليهم التوجه اليساري مع ادخال وجوه جديده من ذوي الخبرة الفنيه. بالرغم من كون فكرة تأسيس مجلس لقيادة الثورة يقوم بالاشراف على ادارة المرحلة الانتقالية، ويضم عدة شخصيات وطنيه ومقبوله لدى جميع الاطراف مثل (احمد المستيري، مصطفى الفيلاي، احمد بن صالح) وغيرهم كانت موضع تداول داخل اروقة الحكم وفي وسائل الاعلام التونسيه، إلا ان خيار الاستمراره والتعديل الجزئي والتدريجي كان هو الخيار الراجح بالنهاية^٣. على اثر هذه الاحتجاجات تم تعيين "الباجي قائد السبسي" رئيساً للحكومة، والذي شغل خلال حقبة "بن علي" رئاسة مجلس النواب بين عامي ١٩٩٠ - ١٩٩١^٤، وهو ليبرالي قام بتكوين حركه سياسيه سميت "نداء

^١ خيرا مغاربه: المشاكل لازالت تهدد مستقبل تونس السياسي في ١٦/١١/٢٠١١، على الموقع:

www.alwatanvoice.com/arabic/news

^٢ صحيفة الشرق الاوسط، ع ١١٧٦١، ٩/٢/٢٠١١.

^٣ ينظر الموقع: www.assakina.com/news/news2/26946.html

^٤ سداد مولود سع: مستقبل النظام السياسي في تونس بعد التغيير، المرصد الدولي، مركز الدراسات الدولي، ١٧، حزيران ٢٠١١، ص ١٠٨.

تونس" ، إلا انه سرعان ما أُجبر على تقديم استقالته بعد ان أتمت حكومته المرحلة الانتقالية واجراء الانتخابات ، وقام رئيس الجمهورية "المنصف المرزوقي" بتكليف السيد "حمادي الجبالي" في (٢٢/١٢/٢٠١١) بتشكيل حكومة انتقالية جديدة^١. كما وشهدت الساحة السياسية التونسية العديد من الحركات السياسية ومن اهمها "حركة النهضة" التي يرأسها الشيخ "راشد الغنوشي" وهو من الاخوان ، وكذلك "التجمع من اجل الحرية" برئاسة "المنصف المرزوقي" وهو علماني واصبح رئيساً للجمهورية بعد السيد "فؤاد المبرع" وكذلك "التكتل الديمقراطي من اجل العمل والحرية" برئاسة السيد "مصطفى بن جعفر" وهو علماني ايضاً شغل منصب رئيس المجلس الوطني التأسيسي ، وهناك قائمة "العريضة الشعبيه" للدكتور "محمد الهاشمي" وهو منشق عن الاخوان و "حزب العمال الشيوعي التونسي" بقيادة "حمه الهمامي" ، وهناك "المؤتمر من اجل الجمهورية" وامينه العام السيد "عماد الدايمي" ، و"الحركة الدستورية" برئاسة السيد "حامد القروي" الذي يعتبر امتداد لافكار ونهج "بورقيبة" ، و"التيار الديمقراطي" وامينه العام السيد "محمد عبو" ، و"الحزب الجمهوري" ورئيس هيئته التأسيسية العليا السيد "احمد نجيب الشابي"^٢. وحاول بعض الساسه التونسيين تشكيل "لجنة حكماء" تشرف على عمل الحكومه المؤقتة وحماية الثورة وضمت هذه اللجنة سياسيون معارضون ومحامون ومنظمات للمجتمع المدني وقادة نقابات ونشطاء في مجال حقوق الانسان واعضاء سابقين في الحزب الحاكم السابق. وبالرغم من كون تونس البلد العربي الوحيد الذي نجح بإيجاد آلية مقبولة لعملية التحول نحو الديمقراطية تعمل بتوافق بين الكتل الفائزة دون حصول اشتباكات عنيفة او مسلحة بينهم، على العكس مما حصل ويحصل في دول عربية اخرى، الا ان الواقع يشير الى ان الاوضاع في تونس ما تزال مفتوحة وغير منضبطة وكل الاحتمالات ممكنة، فالازمة السياسية الحقيقية العميقة التي تعيشها تونس منذ فترة بسبب عجز الحكومه عن مواجهة الازهاق وحماية المناضلين من الاغتيالات التي ظهرت باغتيال المعارض اليساري "شكري بلعيد" ، ثم تلاه اغتيال "محمد البراهمي" مثلت ازمه تهدد العملية الديمقراطية برمتها وتحدي كبير للسلطة التي تهيمن عليها "حركة النهضة" ، اذ لم تعرف تونس حالة الاستقرار منذ سقوط "بن علي" ، وعلى اثر ازمه اغتيال "بلعيد" قدم

^١ جريدة الشروق التونسية ، ٢٢/١٢/٢٠١١ على الموقع : www.turees.com/alchourouk/518282

^٢ هيفاء احمد محمد ، الاضطرابات السياسية في تونس ودورها في انهيار حكم بن علي ، المرصد الدولي ، مركز الدراسات الدولية ، ع١٧٤ ، ٢٠١١ ، ص١٠٣ .

^٣ ينظر الموقع : www.turees.com/aljarida/25930

السيد "حمادي الجبالي"^(١) استقالته من رئاسة الحكومة ثم تم تشكيل حكومه جديده برئاسة "علي العريض"^(٢)، ويبدو ان هذه الازمه في طريقها الى الحل بسبب توافق المصالح المتبادله بين القوى السياسيه

^(١)توجه رئيس الحكومة "حمادي الجبالي" برسالة في (٢٠١٣/٢/٩) الى الاحزاب والمنظمات التونسيه بمناسبة قراره بتشكيل حكومة تكنوقراط ، ووصفها بعملية تحوير وزاري بشرط ان توافيه قيادات الاحزاب بمقترحاتها حول هذا التحوير بغضون مدة يومين ، وقد وضع "الجبالي" اهداف عده في رسالته هذه وهي : ١- الانفتاح على جميع القوى السياسيه من داخل المجلس التاسيسي ومن خارجه لتوسيع دائرة المشاركة في الحكم . ٢- إحداث توازن بين الجانب السياسي و جانب الكفاءه داخل تشكياله الحكومه الجديده . ٣- ضمان مدينة الدوله وضمان الحريات وتحقيق امن المواطن والمجتمع وان تكون الدوله الحامي الوحيد لذلك لقطع الطريق على تشكيل ميليشيات او تنظيمات قد تجنح للعنف سواء في خطابها السياسي او في ممارستها . ٤- رفض الصراعات والاستقطابات الايدولوجيه التي تضرب بوحدته المجتمع وتجانسه ويضر بهويته العريبه والاسلاميه ونمطه المجتمعي المعتدل والمنفتح . ٥- إنجاز أكبر قدر من التنمية لتوفير فرص العمل وتحسين القدره الشرائيه للمواطن ومحاربة الفساد . ٦- كتابة الدستور لكل التونسيين والاسراع بإنجاز انتخابات حرة وشفافه . لكن الغريب بالامر ان المكتب التنفيذي لـ "حركة النهضة" انقسم الى فريقين ، الاول رفض مبادره "الجبالي" رفضاً قاطعاً ، واعتبروه انقلاباً على الشرعيه الانتخابيه خاصه فيما يخص تشكياله اعضاء الحكومه وتمسكهم بمبدأ الاكثريه ، والتي مازالت الحركه تحافظ عليها داخل المجلس التاسيسي ، ومن اهم المعارضين ، السيد "عبد الحميد الجلاصي" عضو المكتب السياسي للحركه والسيد "الصحي عتيق" رئيس الكتله البرلمانيه ، في حين دعم المبادره كل من السيد "رياض الشعيبي" عضو المكتب السياسي للحركه والسيد "محمد احمد القلوي" عضو المكتب التنفيذي للحركه . وترى هنا بوضوح ان "حركة النهضة" تلعب دوراً كبيراً في تشكيل وإلغاء الحكومات المؤقته المتعاقبه بسبب سيطرتها على المجلس التأسيسي ، مما يشكل عائقاً كبيراً على عملية التحول وإنشاء الدوله المدنيه . ومن جانب اخر صرح "الجبالي" انه اذا لم يتم الموافقه على تشكيل حكومة تكنوقراط التي رشحها فإنه سوف يقدم استقالته ، بعد ذلك يكون لزاماً على رئيس الجمهوريه "المرزوقي" العوده مرة اخرى للمجلس التأسيسي للنظر في ترشيحات حزب الاكثريه لمرشح آخر . وفي تصريح لـ "الجبالي" على قناة العريبه انه ماضي في تشكيل حكومته رغم إنسحاب "حزب المؤتمر : من الحكومه والذي جاء بعد الاعلان عن تشكيل حكومة لانتتمى الى احزاب ، وهذا التشكيل الحكومي غير موجه ضد الاحزاب وانما جاء في وقت حرج وخطير على اثر اغتيال المعارض "شكري بلعيد" . ولقد وضع "الجبالي" شروطاً كثيره ومعايير محدده لإختيار الوزراء منها (ان يكونوا غير متورطين في الفساد والديكتاتوريه، غير منتمين لاحزاب سياسيه، يمتازون بالكفاءه والنزاهه، الالتزام بعدم ترشحهم في الانتخابات القادمه) ، ونفى الجبالي ان يكون الصراع الحالي بينه وبين الحركه كما يصوره البعض ، موضحاً ان الصراع الحقيقي هو بينه وبين إنجاز مطالب الشعب التونسي في العمل والتنميه والامن ، وبين الفشل في الاستجابه لها ينظر:- الموقع www.turess.com/africanmanager/15059

^(٢) بسبب الاعتراض الكبير على حكومة "الجبالي" ، تم حلها وقبول استقالته ، وقام المجلس التأسيسي في مساء (٢٠١٣/٣/١٢) بعقد جلسه عامه بقصر "باردو" لمنح الثقة للحكومة الجديده ، وتم تكليف السيد "علي العريض" برئاستها ، وقدم "العريض" بياناً لخص فيه اولويات حكومته وسياساتها مرفقاً به اسماء اعضاء حكومته المؤقته ، حيث حدد سقفاً زمنياً مدته ٩ أشهر لهذه الحكومه لتقوم بكافة الاصلاحات المطلوبه منها ، لكنها لم تستطع ان تنجح في ذلك ، وهي تقريباً الاصلاحات نفسها التي اطلقتها الحكومات السابقه والتي لم تتحقق لحد اليوم ، إما بسبب عدم كفاءه تلك الحكومات او بسبب عدم فسخ المجال لها بالعمل ، او بسبب ضيق الوقت المخصص لها ، او بسبب قصر عمرها . ينظر:- الموقع www.turess.com/assabah/85607 . مما دعى اللجنه الرباعيه للحوار الوطني بعقد جلسات حوار بين المعارضه و "حركة النهضة" الحاكمه حول تنفيذ خريطة طريق تقضي الى إستقاله حكومة "العريض" وتشكيل حكومه اخرى تقود البلاد لحين إجراء انتخابات عامه ، وكان قادة الاحزاب المعارضه المنضويه تحت لواء "جبهة الانقاذ الوطني" إتخذوا موقفاً موحداً إزاء المشاركة في الحوار الوطني بعد ان كانت قد تحفظت على إختيار شخصيه "مهدي جمعه" كرئيس لحكومة الكفاءات المقبله ، وجرت المفاوضات على اساس خريطة طريق طرحها الرباعي الراعي للحوار في (٢٠١٣/٩/١٧) ووقعت عليها أبرز احزاب المعارضه و "حركة النهضة" ، حيث أكد السيد "عبد العزيز القطي" النائب في المجلس التأسيسي وعضو حركة "نداء تونس" المعارض ، لوكالة الانباء الالمانيه ،

، اما بالنسبة لازمة اغتيال "البراهمي" فلا تبدو انها ستجد حلاً لغاية كتابة بحثنا هذا ، حيث هناك صعوبه في تجاوز هذه الازمة^١. وظهرت هناك ازمة جديده اخطر من سابقتها تمثلت بظهور مطالب جماهيرييه واسعه بحل المجلس التاسيسي^(٦) وحل حكومة "العريض" ، وامام تلك الاحتجاجات استفحلت الازمه السياسيه مره اخرى مما دعى رئيس المجلس "مصطفى بن جعفر" الى تعليق اعمال المجلس، وهذا الحل من الممكن ان يعقد الامور ويزيد الطين بله، حيث ظهرت ردود افعال متباينه من قبل الاحزاب، وكان رد "حزب النهضة" وعلى لسان احد قياديه بانه انقلاب غير مقبول، مع العلم ان "بن جعفر" ينتمي الى "حزب التكتل" الذي يشكل مع "حركة النهضة" و"حزب المؤتمر" الائتلاف الحاكم "الترويكا" في تونس

ان الاجتماع خصص لتنسيق المواقف والتأكيد على الالتزام ببود=خريطة الطريق ، مشيراً الى استعداد أغلب احزاب المعارضه للإستئناف مشاركتها في الحوار الوطني ، وانطلاق العدة التنازلي لإستقالة حكومة "العريض". ينظر:- الموقع www.turees.com/alhiwar/25174 . إلا انه بالمقابل حصلت حكومة "جمعه" على الكثير من المقبوليه انحسرت ما بين موافقه ودعم لحكومته وبين عدم إعتراض عليها ولاعضاؤها ، حيث أكد السيد "احمد نجيب الشابي" رئيس الهيئه السياسيه العليا ل "الحزب الجمهوري" عدم إعتراضه على ترشيح السيد "جمعه" لرئاسة الحكومه الحاليه ، مؤكداً انه على الرئيس "جمعه" النجاح في امتحانات صعبه عده ، تمثل في (مدى صلاحيات حكومته ، هامش حريته في إختيار أعضاء الحكومه ومعاونيها وقدرتها على مراجعة التعيينات) ، كما عبر القيادي في "حزب المؤتمر من اجل الجمهوريه" السيد "عبد الوهاب معطر" عن ترحيب حزبه بحصول توافق حول شخصيه "جمعه" لتوليئه رئاسة الحكومه الجديده ، داعياً إياه الى قطع العلاقه مع المنظمه القديمه في أي تركيبه حكوميه قادمه ، وفتح ملفات الفساد وتيسير المسار الانتخابي . ينظر:- الموقع www.turees.com/tap/231712 . كما وأكد السيد "زهير حمدي" عضو القيادة الوطني ل "حزب التيار الشعبي" ان حزبه قد قرر ومن منطلق المصلحه الوطنيه ، الایعارض تكليف السيد "جمعه" لرئاسة الحكومه المقبله ، وبالمقابل فإن "التيار الشعبي" سوف لن يتحمل تبعات سياسه هذه الحكومه . ينظر:- الموقع www.turees.com/tap/231714 . كما وصرح السيد "محمد عبو" الامين العام ل"التيار الديمقراطي" في يوم (٢٠١٣/١٢/٢١) قبول حزبه بما ستقره أكثرية الاحزاب ، ودعا ايضاً السيد "جمعه" لتقديم حصيلة عمله في وزارة الصناعه عندما كان وزيراً لها في الحكومه المؤقته السابقه ، والتي كان يشوبها بعض شبهات الفساد ، وأكد من جانب آخر ان حزبه لن يكون طرفاً في الحوار الوطني كي لايتشارك في أخطاءه غيرنا . ينظر:- الموقع www.turees.com/tap/231669

^١ حميد الموسوي على موقع الحوار المتمدن :

www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=372240

^(٦) في (١/١٠/٢٠١١) انطلقت الحمله الانتخابيه لاختيار أعضاء "المجلس الوطني التاسيسي" الذي يقع على عاتقه صياغة دستور جديد والاشراف على شؤون البلاد خلال المرحله الانتقاليه ، حيث بلغ عدد المرشحين لهذه الانتخابات نحو ١١ ألف شخص ، موزعين على ٢٧ دائرة إنتخابيه ، وعدد القوائم الحزبيه كان ٧٨٧ قائمه ، وعدد القوائم المستقله ٥٨٧ قائمه ، وعدد القوائم الائتلافيه ٥٤ قائمه ، حيث اعتبرت هذه أول انتخابات حقيقيه منذ إستقلال تونس عام ١٩٥٦ ، واشرفت على هذه الانتخابات الهيئه العليا المستقله للانتخابات ، وحدد موعد الاقتراع للناخبين يوم (٢٣/١٠/٢٠١١) لانتخاب أعضاء المجلس التاسيسي المكون من ١٢٧ مقعداً ، مخصص منها ١٨ مقعد للمغتربين ، وكانت نسبة المشاركه بالانتخابات بحدود ٧٨% ، وتابع الانتخابات عشرات المراقبين الدوليين وعدداً من المنظمات الحقوقيه التونسيه . ينظر:- نديم منصور ، الثورات العربيه بين المطامح والمطامع ، تقديم : عصام نعمان ، منتدى المعارف ، بيروت ، ص ١٠٢-١٠٣ .

بعد سقوط النظام بموجب فوزه في انتخابات (٢٣ / ١٠ / ٢٠١١)، اما بالنسبة "للسيسي" فبدوره رحب بالقرار وطالب بتشكيل حكومه محايدة تتحدد مهمتها في الاشراف على الانتخابات حتى تكون ذات مصداقيه ومقبوليه محلياً ودولياً، بينما انتقدت حركة "وفاء" بشدة قرار التعليق واعتبرته وعلى لسان نائب الرئيس "فتححي الجريبي" خطأ سياسى وديمقراطى كبير ، لانه من الصعوبه بمكان تعليق وتعطيل عمل المجلس، اما موقف رئيس "كتلة الحريه والكرامه" بالمجلس "محمد طاهر الألاهي" التي تضم ١٢ عضو، كان مؤيداً للقرار واعتبره صائباً وحكيماً ويسهل من لم يشمل الفرقاء السياسيين وجمعهم على طاولة الحوار^١. لقد حصل قرار التعليق هذا على كثير من المؤيدين من شخصيات وقوى اخرى اخذت تطالب ايضاً بحل الحكومه وتشكيل حكومة كفاءات مهمتها انجاح عملية العبور والتحول الديمقراطى ، شرط ان لا يتقدم اي عضو فيها للانتخابات القادمه . لكن وللأسف وصلت العمليه الى طريق مسدود ، حيث قررت على اثره الهيئه الاداريه للاتحاد العام للشغل بالقيام بإضراب وطنى عام اذا لم تتحلل الامور ، وكان هذا يشكل تهديداً خطيراً وضربه للاقتصاد الوطنى وشللاً في الحياة العامه، والتي هي اساساً تعاني من ازمة خانقه ، الامر الذي قد يتطور الى اندلاع حركة تصحيحيه على نحو ماجرى في مصر. ان تعنت "حركة النهضه" وتراجعها في كل مرة عن ما وافقت عليه سابقاً ، ادى الى الشعور بعدم الثقه وتهديد المعارضه بالقيام بالعصيان المدني ، مما اضطر قادة الحركه الى الاعلان عن الموافقه المكتوبه والموثقه على استقالة حكومة "العريض" ، لكن سرعان ما تحللت الحركه من وعودها ، لذلك تبقى الشكوك في جدية "حركة النهضه" ومدى التزامها بتطبيق خريطة الطريق ، وعليه يعتقد الكثير من المهتمين بالشأن التونسى ان سيناريو فرض الامر الواقع قد يرى النور قريباً ، متمثلاً باستقالة حكومة "العريض" في الأجل القريب، ويتولى رئيس الجمهوريه "المنصف المرزوقى" الذي انتخبه المجلس التأسيسى رئيساً لتونس في (٢٠١١/١٢/١٢) بأغلبية اعضائه ، تعيين شخصيه مناسبه ومقبوله لدى اغلب الاطراف كشخصية "احمد المستيري" لتشكيل حكومه جديده بعد اعلان فشل الحوار الوطنى. وبالمقابل يكمل المجلس الوطنى التاسيسى اعداد الدستور الذي قد يعرض على استفتاء شعبي ، علماً ان سبب الخلاف بين المعارضه والاكثرية كان حول رئيس الحكومه المؤقتة، حيث تصر "حركة النهضه" على اختيار "المستيري" فيما المعارضه ترفضه^٢. لكن في النهايه تم التوافق على موعد (٢٠١٤/١/١٤) من قبل الاحزاب والمنظمات المشاركه في الحوار الوطنى على استقالة حكومة "العريض" وتكليف السيد "مهدي جمعه" بتشكيل حكومة

^١ ينظر الموقع : www.assakina.com/news/news2/32225.html

^٢ المصدر السابق.

تكون قراط مستقلة خلال اسبوعين وبالتالي سيشكل هذا الموعد نهاية حكم "حركة النهضة"^١، ومن الملفت للنظر ان السيد "جمعه" ومنذ الايام الاولى لتوليته منصب وزارة الصناعات في آذار/ ٢٠١٣ عبر عن طموحه لنيل منصب اعلى ، وانه سيبدل ما بوسعه لتحقيق ذلك ، وتجدر الاشارة هنا الى ان السيد "جمعه" بذل جهداً للحصول على المساندة والدعم من جهات داخلية وربما خارجيه ايضاً ساعدته لنيل هذا المنصب^٢. والسؤال المطروح هنا هو في ظل وجود مثل هكذا شخصيه طموحه كشخصية السيد "جمعه" وضعت نصب اعينها منصباً سياسياً مهماً سرعان ما حققته وفي زمن قياسي ، فما مدى استعدادها للقيام بمهمة التحضير لانتخابات لن يكون هو احد مرشحيها وفقاً لخريطة الطريق المتفق عليها مسبقاً ومن قبل جميع الكتل السياسيه؟ وخاصة بعد تأكيد الاتحاد الاوربي بتقديم منحه لتونس على اعقاب استلام السيد "جمعه" رئاسة الحكومه الانتقاليه الجديده ، وهذا ما ذكرناه سابقاً ضمن سياق بحثنا.

٢) العدالة الانتقاليه :- يمكن اعتبار تونس من اكثر دول "الربيع العربي" تقدماً من حيث اجراءات العدالة الانتقاليه التي ادرجت كأحد اولويات الحكومه المؤقتة والذي تزامن مع موضوعين رئيسيين هما :-
٢-١ القضاء : محاكمات بعض رجالات النظام السابق والتي شكلت لجنتين للتقصي في مسائل الفساد والرشوه ولتقصي الحقائق خلال الانتفاضة^٣. وقد طالب التونسيون بعداله انتقاليه خاصة ان بعض المحاكمات قد احيلت الى القضاء العادي وبعضها الى القضاء العسكري الذي لا يتقون في قدرته على الاستجابة لمتطلبات المرحلة الانتقاليه . وبعد تكريس مبدأ العدالة الانتقاليه استحدثت الحكومه المنتخبه وزارة العدل الانتقاليه ، بينما كان المطلب تشكيل هيئه مستقله بصلاحيات واسعه ، لانه لا يمكن لهذه الوزاره ان تكون محايداً لكونها طرفاً في العمليه السياسيه الجديده . اما مشروع القانون المتعلق بـ "تنظيم العدالة الانتقاليه" وضبط اسسها ومجال تخصصها ، فيشمل الآليات المعمول بها التاليه : {تقصي الحقائق- مسائله ومحاسبه- جبر الضرر- اصلاح المؤسسات- المصالحة- حفظ الذاكره} ولتقصي الحقائق أنشأ قانون "هيئه الحقيقه والكرامه" وهي هيئه مستقله يغطي عملها الجرائم المرتكبه منذ الاستقلال عام ١٩٥٦ وحتى صدور هذا القانون ، وكذلك يقر مبدأ جبر الضرر التعويض المادي والمعنوي ورد الاعتبار والتأهيل والاندماج ، وتتكفل الدوله بالضحايا من ما يسمى بـ "صندوق الكرامه"

^١ انصات قناة الحرة عراق ، ٢٤/١٢/٢٠١٣.

^٢ ينظر الموقع : www.turees.com/achahed/70827

^٣ عادل ماجد ، منظومه شامله: العدالة الانتقاليه والادارة الناجحه لما بعد الثورات ، مجلة السياسه الدوليه ، مؤسسة الاهرام للدراسات ، القايره ١٩٢٤ ، ابريل ٢٠١٣ ، ص ١٣.

الذي أقره هذا القانون أيضاً ، اما بالنسبة لحفظ الذاكره فهو امر وقائي لمنع تكرار السلبيات والانتكاسات التي قامت بها الانظمة السابقه ومحاولة ايجاد استراتيجيه فعاله ومناسبه للمرحله القادمه ، إلا انه لحد الان لم يصادق على هذا القانون بعد^١.

٢-٢ الاقتصاد : ان عملية ادارة التحول من النظم التي اسقطها الثوار الى حالة جديدة شكّلت تحدي كبير وصعب يفوق قدرة هؤلاء الثوار على الاستجابه لمتطلبات المرحله ، وخاصة في ظل تناقص الموارد بشكل غير مسبوق ، ففي حالة تونس شكّلت السياحه مورداً مهماً ساهم بحوالي ١٠-١٢% من الناتج القومي قبل اندلاع "الثورة" وهو الان وصل الى مايقرب من الصفر بسبب توقف السياحه ، وكذلك تقلص الضرائب بسبب تراجع النشاط الاقتصادي وهروب المستثمرين ورؤوس الاموال الى الخارج خوفاً من حالة انعدام الامن ، مما ادى بالنتيجه الى تراجع معدل النمو الى مستويات متدنيه حيث وصل الى ٢%^٢. ان الاستجابه لهذا الوضع الجديد كان واضحاً بداية من خلال الانتقال السلس للسلطه يرافقه تحول قلق نحو الديمقراطيه مع محاوله تدبير الموارد اللازمه للاستجابه لمتطلبات استعادة النشاط الاقتصادي، حيث مضت تونس في استثمار الظروف المواتيه من قبل المؤسسات الدوليه التي ابدت حماساً كبيراً لمساعدة هذا التحول وتبنت برنامجاً مع صندوق النقد الدولي لتقديم مساعدات لمصر وتونس بلغت ٢٠ مليار دولار، الا ان مصر رفضت هذا التوجه بينما قبلته تونس^٣.

المبحث الرابع :- مستقبل الثورة .

لقد اعتمدت الادارة الامريكيه على الانظمة العربيه الخليفه لها باعتبارها الخيار الرئيسي الذي يحمي مصالحها وليس الحركات الراديكاليه بضمنها الاسلاميه ، وعليه اثبتت الحركات الاحتجاجيه بوضوح خطأ فرضية الادارة الامريكيه بالاعتماد على حكام هذه الانظمة لتنفيذ سياستهم وتدعيم مصالحهم في المنطقه ، وبالمقابل فهم هؤلاء الحكام والزعماء متأخرين ان مثل هذه العلاقه الوثيقه مع الغرب وصلح يرافقه استسلام لاسرائيل لن يحميها من جماهيرها حينما تأتي ساعة الصفر . ان الصوره الجديده التي تتطلع لها الادارة الامريكيه في المنطقه هي صورة الداعم والمناصر لقوى التغيير الجديده ليس على طريقه فرض الاراده بالقوة القسريه كالحاله مع العراق عام ٢٠٠٣ ، وانما عن

^١ عبد النور بن عتر ، المعضلات الثلاث: لماذا تغرت العدالة الانتقاليه في دول الربيع العربي ، ملحق مجلة السياسه الدوليه ، مؤسسة الاهرام للدراسات ، القايره ، ١٩٤٤ ، اكتوبر ٢٠١٣ ، ص ٣٢ .

^٢ سمير رضوان ، ثورة من التوقعات ، مجلة السياسه دوليه ، مؤسسة الاهرام للدراسات ، القايره ، ١٨٨٤ ، ٢٠١٢ ، ص ٦٨ .

^٣ المصدر السابق.

طريق استخدام القوة المرنة وبكلف اقتصاديه متدنيه ، ولانستبعد التلويح بالعصا او حتى استخدامها من خلال التهديد بتعميم الثورة على من عصا او استخدام الجزره لكسب ود القوى الجديدة^١.

ان استراتيجيه الفوضى الخلاقه التي نظّر لها "جوزيف شومبيتر"^(٢) واعادة رسم خريطة المنطقه العربيه بما يسمى بـ "مشروع الشرق الاوسط الكبير" لم ولن تغيب عن تفكير الادارة الامريكيه ، لذلك بات من الواجب على هذه الادارة ان تسهم بفعاليه في هذه الاحداث ولا تقف كالمترجم على مسرحيه دراميه حالما تنفض يدهب كل الى مكانه ، خدمة لتحقيق مصالحها في المنطقه . ان العمليه السياسيه في تونس لم تحسم بعد والاحتمالات قائمه والتنافس على الصدارة انحسر بين تيارين اثنين لاثالث لهما وهم:

- التيار الاسلامي المحافظ (حركة النهضه، التيار السلفي).
- التيار التقدمي (الشيوعيون، الاشتراكيون، القوميون).

يمتاز هذان التياران بتقاسم الشارع التونسي من حيث الدعم والتأييد والمسانده ، الا ان انتصار التيار الاول يعود بشكل كبير الى الانقسام داخل التيار الثاني بسبب الفوضى وسوء التنظيم ، لكن من الممكن ان يتغير هذا الموقف اذا ما استطاعت المعارضه من تدارك السلبيات وتقديم برنامج حكومي فعال وواقعي ومقبول للاكثرية^٢.

أولاً : مستقبل التيار الاسلامي :- لم يكن هناك حديث عن اي خطر اسلامي على الامن القومي الامريكى قبل عام ١٩٧٩ واما كان يُبحث هذا الموضوع من وجهة نظر اكاديميه ، الا ان نظرة الادارة الامريكيه للحركات السياسيه الاسلاميه تغيرت بعد انتصار الثورة الاسلاميه الايرانيه واستلامها السلطه في مطلع عام ١٩٧٩ خوفاً من ان تقف هذه الحركات كحجر عثرة امام الطموحات الامريكيه في المنطقه^٣.

لقد حاولت هذه الادارة استثمار الاحداث في المنطقه العربيه من خلال استقطاب ودعم الحركات السياسيه الاسلاميه فيها لادخال هذه المنطقه في دوامة الحروب الاهليه والازمات السياسيه لكي تتجنب خطر المواجهه مع الفصائل المسلحه للحركات الاسلاميه المتطرفه داخل بلدانهم ، وكذلك إبعاد

^١ حسين حافظ وهيب ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٣ .

^(٢) اعمال نمساوي امريكى في مجال الاقتصاد والسياسه ، صاحب مفهوم "الفوضى الخلاقه" في الاقتصاد ، اشهر مؤلفاته (الرأسماليه والاشتراكيه والديمقراطيه) يناقش فيه العقيداه الماركسيه والفكر الرأسمالي . عاش للفترة ما بين ١٨٨٣ - ١٩٥٠ . ينظر :- نديم منصورى ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٢ .

^٢ حميد الموسوي ، مصدر سبق ذكره .

^٣ عبد الحي زلوم ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٥ .

خطر تهديد هذه الجماعات للاراضي الامريكيه وارااضي حلفاؤها . وان من اهم الحركات الاسلاميه في الساحة التونسيه هي " حركة النهضه" الاسلاميه التي كانت قد تعرضت للقمع والاضطهاد في ظل نظامي "بورقييه" و "بن علي" وذلك بعد ٣٠ سنة من تأسيسها ، علماً ان "حركة النهضه" كان اسمها في البدايه "حركة الاتجاه الاسلامي" قد تأسست في (٦/٦/١٩٨١) على يد الشيخ "راشد الغنوشي" وبعض المثقفين الاسلاميين^١، والتي تحتل مركز ثقل مهم في المؤتمر التأسيسي ، حيث ان موضوع الشريعه لم يكن مطروحاً في ادبيات الحركة او حتى في تصريحات مسؤوليها او في برنامجها السياسي والانتخابي منذ تأسيسها ولغايه سقوط "بن علي" ، وهذا مايميز الحركة عن بقية الحركات الاسلاميه بكونها حزباً مدنياً ذا خلفيه اسلاميه ، وكان يحلو لكوادرها ان يقارنوا حركتهم بـ "حزب العداله والتنميه" التركي الذي يختلف عن بقية حركات الاسلام السياسي بعدد من المسائل لعل من اهمها هو عدم رفعه شعار تطبيق الشريعه الاسلاميه ، الامر الذي يزيد من طمأننة النخب التونسيه والراي العام ، الا انه في هذه اللحظه التاريخيه من مسار عملية الانتقال الديمقراطي رجعت مسألة الشريعه لتعيد اشباح الماضي من جديد في اوساط النخب وأوحت بوجود نية لتصفيه الحساب مع التيار الحداثي ومع النمط المجتمعي الذي استقر في تونس بعد ١٥٠ عاماً من الحركة الاصلاحيه ، وأكثر من نصف قرن منذ بناء الدوله الوطنيه ، ولكن لحسن الحظ وفي الوقت الحرج تجمعت عوامل عديدة محليه ودوليه دفعت بالشيخ "الغنوشي" الى مراجعة حساباته وعدم تأييد دعاة التنصيص على الشريعه في الدستور ، بمن فيهم كوادر اساسيه في حركته^٢.

ان سيناريو صعود الاسلاميين يعتمد على عاملين اساسيين هما :-

العامل المحلي المدعوم من قبل اتباع ومناصرين هذا التيار بالدرجه الاولى ومن المعارضين للانظمه الدكتاتوريه السابقه التي حكمتهم في الفترة السابقه ، وهؤلاء المعارضين الشباب هم اساساً من قام بثورة الاحتجاجات في كل دول "الربيع العربي" لكن إفتقارهم الى القيادة الموحدده والى التنظيم مع عدم وجود نضج سياسي للمرحله الانتقاليه وعدم وضوح الرؤيا للمستقبل بعد التغيير حفز الاحزاب والحركات السياسيه المعارضه للانظمه السابقه لاستغلال الموقف لصالحها والتسلق على أكتاف هؤلاء الشباب وسرقة الثورة ، وظهر ذلك جلياً في كل الثورات العربيه وخاصه في مصر عندما تسلق الاخوان على هؤلاء واستلم السلطه على اثر ثورة ٢٥ يناير .

^١ جريدة الوسط التونسيه : www.turees.com/alwasat/17028

^٢ صلاح الدين الجورشي ،الدوله والهويه: او اشكالية العلاقه بين الديني والسياسي- تونس مثلاً ،المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربيه ،بيروت، ٤٠٧٤ ، كانون الثاني ٢٠١٣/١ ، ص٦٨ .

لقد انتهج اغلب الحكام السابقين لدول "الربيع العربي" سياسة استخدام الاسلاميين كفزاعه لارهاب او اخافة الغرب من اجل ضمان استمرار دعمه لهؤلاء الحكام ووقوفه بجانبهم ، واليوم يتكرر المشهد نفسه فترى الاسلاميين يستخدمون السلفيين كفزاعه لاختافة الغرب وبالتالي استمرار دعم الغرب لهم ومساعدتهم لتثبيت حكمهم ، ولكن حتى هذا الامر لم يعد يجدي نفعاً، وما حدث في مصر كان واضحاً في احداث "ثورة" ٣٠ حزيران المصريه التي اطاحت بحكم الاخوان الذي لم يدم سوى عاماً واحداً .

العامل الخارجي المدعوم من الغرب وعلى رأسهم الولايات المتحدة الامريكيه لتشجيع الاسلاميين للوصول على رأس السلطه ، ليس حياً بهم ولكن لتحقيق غايات واهداف عدّة منها:

١- عدم استقرار داخلي لهذه الدول نتيجة الصراعات التي قد تحصل بين الاسلاميين وسعيهم لتطبيق مبادئ الشريعة الاسلاميه بحذافيرها وبين الطرف الاخر من القوى (الليبراليه، واليساريه، والقوميه) وبقية مكونات الشعب الذين آلفوا العلمانيه لعدة عقود من السنين . وعدم الاستقرار هذا سيوجد حكومات هزيله تابعه شأنها شأن الانظمه الشموليّه السابقه .

٢- اذا ما أنشئت الانظمه السياسيه في المنطقه العربيه بعد التغيير على اساس ديني (اسلامي) ، فستسقط الحجج التي تعارض إقامة إسرائيل كدوله يهوديه على اساس ديني ايضاً^١.

٣- إيجاد عدو بديل عن اسرائيل من خلال إنهاء الصراع الازلي (العربي- الصهيوني) وتحوله الى صراع مذهبي (سني- شيعي) بين العرب فيما بينهم من جهه وبين العرب خارج منطقة شمال افريقيا وايران من جهه اخرى ، بواسطة الشحن الطائفي للقوى الخارجيه ، والذي وصل الان لحد الصراع داخل المذهب الواحد^٢.

٤- عدم وجود قائد بارز للثورة حاصل على التفويض الثوري يستطيع ان يخط طريقاً جديداً ينهض بالدوله من واقعها الحالي الى مستوى افضل يتتهج السبل الديمقراطيّه لادارة المرحله الانتقاليه ، وان وجدت قيادة فهي للجان او هيئات يتم تفويضها من الخارج ويعطيها المسؤوليه ويبرزها ويدفع بها الى الظهور^٣.

^١ عبد الحميد الابراهيمى ، المغرب العربي في مفترق طرق ، مركز دراسات الوحدة العربيه ، بيروت ، ١٩٩٦ ، ص ٢١٤ .

^٢ نديم منصورى ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٨-٣٩ .

^٣ عبد الحي زلوم ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣١ .

حيث ترى الادارة الامريكيه ان الحركات الاسلاميه السنيّه تشكل خطراً كبيراً عليها مقارنة بتلك الحركات الشيعيه ، محتجين بغلق باب الاجتهاد في الاولى منذ الحقبه العباسيه ولحد وقتنا الراهن ، وبالتالي يشكل هذا الامر صعوبه بالغه في اصدار تعديلات حول بعض المفاهيم ، مثل موضوع الجهاد والعلاقه بين الاسلام والاديان الاخرى التي تشكل خطراً على المصالح الغربيه في المنطقه وحرماً على حكومات المنطقه العربيه ، على العكس من الحركات الاسلاميه الشيعيه التي يدفع عنها الحرج من خلال بقاء باب الاجتهاد مفتوحاً فبالتالي يكون للمؤسسه الدينيه مجال من الحريه فيما لو اختارت سياسه معينه تلي طموحها وتحقق مصالحها ، ويظهر هذا جلياً في نظام ولاية الفقيه المتبع في ايران وتطبيقهم مبدأ "المرونه البطولية" التي تنتهجها الحكومه الايرانيه عندما تشعر بالضغط والحرج من قبل الغرب ، حيث في كل مره تقوم فيها بالتنازل عن موضوع معين لتكسب في مكان آخر ، وهذه المناورات السياسيه هي لامتنصاص الزخم الدولي ، بدأً من توقف تصدير الثورة ولغايه موضوع الملف النووي ، وهذه السياسه البراغماتيه هي اساس نجاح السياسه الخارجيه لايران ولنظام ولاية الفقيه بالتحديد¹.

وفي هذا السياق تبدو الولايات المتحده الامريكيه راغبه الى اعتماد النموذج التركي "حزب العدالة والتنميه" كبديل عن الاسلام السلفي الجهادي ، حيث ان نموذج "اردوغان" يزاوج بين الدين والديمقراطيه (العلمانيه المعتدله) الامر الذي يتناسب وطموحات الادارة الامريكيه ويغنيها عن التعاون مع الاسلاميين السلفيين ، ومن الممكن ايضاً تعميمه كخيار مطروح لمنافسه نظام ولاية الفقيه في ايران .

ثانياً : مستقبل التيار الليبرالي (العلماني): - ان اي ضعف او هبوط في قوة التيار الاسلامي ، هو بالتأكيد يشكل مصدر دعم وقوة للتيار المضاد ، سواء احزاب المعارضه او الباقين من اتباع النظام السابق الذين بدأوا يعيدون نشاطهم خارج اطار الحزب الحاكم السابق .

ان الاسلاميين غير مستعدين لمشاركة الاخرين في السلطه التي وصلوا اليها بعد صبر ونضال وكفاح مرير دفعوا فيه ثمناً باهضاً من دماء وارواح كبيره، فهُم ينتهزون وجود جماعات محليه متذبذبه وغير مستقره ، ووجودهم داخل مجتمع دولي متردد يسعى لتحقيق مصالحه بشتى الطرق ، لذلك سيسعون للتحرك لتحقيق اهدافهم بالوقت نفسه لطمأنة الآخرين بعدم الاضرار بمصالحهم، وعليه سيقوم الاسلاميون بعقد صفقه او صفقات مع الغرب مقابل مساعدته الغرب لهم سياسياً واقتصادياً، والسعي نحو المحافظه على الهدوء في المنطقه وضمان امن اسرائيل ودعم الحرب على الارهاب وضمان تدفق

¹ نديم منصورى ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠-١١ .

مصادر الطاقة ، وهذه السياسة البراغماتية للإسلام السياسي تجعله يفقد قواعده تدريجياً . فمن جانب كانوا في ما مضى يقاتلون الكفار والمستعمرين والعملاء (تعبيرات خاصة بهم) ، وكانوا معادين للغرب الراسمالي وحتى الشرق الشيوعي ، نراهم اليوم يناشدون ويستدعون الكفار والاجانب للتدخل في ليبيا بالامس وسوريا اليوم من اجل خلع الحكام الذين اضطهدهم لعقود ، وبالتالي بات عدو الامس حليف اليوم¹. لقد نجح الاسلاميون عندما كانوا معارضه لانه كان بإمكانهم لوم الاخرين ، لكنهم سيلامون وهم في الحكم لان الاخرين سيلقون باللوم عليهم ، بالمقابل اذا خففوا من اسلاميتهم في سياستهم الداخليه سيفقدون قواعدهم ، واذا اتبعوا اجندتهم الاسلاميه فسوف يصبحون اعداء للغرب ، واذا اجلوا الصراع مع اسرائيل فأن خطابهم سيكون متناقضاً مع خطابهم السياسي وعقيدتهم ، لكنه يهادن حلفاؤهم الجدد في الغرب ، واذا برروا اعتدالهم بانه تكتيك مرحلي وليس استراتيجيه فسوف ينكشفون ان آجالاً ام عاجلاً، وإذا التزموا الهدوء والحياد فستعم الفوضى كوادرههم ويفقدون قواعدهم ايضاً ، لذلك نرى ان موقف الحركات الاسلاميه من التغيير لايجسدون عليه مطلقاً .

يوجد اليوم نوعاً من الغضب والتمللم ليس من قبل احزاب المعارضه فحسب وانما داخل شق من "حركة النهضه" تجاه الرئيس "محمد المنصف المرزوقي" وتجاه "حزب المؤتمر" إجمالاً ، إذ يرون ان الحركة لم تسلم من سهام النقد المعلن والخفي الذي يوجهه لها بين الحين والآخر الرأي العام المحلي والدولي وكذلك احزاب اخرى من خلال مايتسبب به "المرزوقي" من توترات وأزمات على الصعيدين الداخلي والخارجي عبر التصريحات والقرارات التي يتخذها بين الفينه والاخرى ، الامر الذي من شأنه ان تقوم الحركة ربما باعادة النظر في ترشيح الامين العام للحركه "حمادي الجبالي" رئيس الحكومه الاسبق لخلافه "المرزوقي" او شخصاً آخر يتم الاتفاق عليه لاحقاً²، حيث أكد الشيخ "عبد الفتاح مورو" نائب رئيس "حركة النهضه" في حديثه عن حكومة تصريف الاعمال الحاليه حكومة "مهدي جمعه" ، ان على هذه الحكومه تقع مسؤولية إصلاح الواقع الاقتصادي والامني ، خاصة بعد تكرار حوادث الاغتيالات لرموز المعارضه التونسيه ، وكذلك الانتقال الديمقراطي للسلطه والابتعاد عن دكتاتورية الاكثريه وعدم تمهيش الاقليه ، وفي معرض تقييمه لاداء الحكومه والمعارضه ، أكد الشيخ "مورو" انه تم اهدار الكثير من الوقت والطاقات ، متهماً حركته بالمسؤوليه الكامله على ذلك ، حيث طالب في وقت سابق من اعضاء المكتب التنفيذي

¹ عبد الحي زلوم ،مصدر سبق ذكره ،ص ٣٤ .

² المصدر السابق، ص ٣٥ .

³ ينظر الموقع : www.turees.com/arrakmia/114886

للحركة بترك الحكم لانها لم تعد تصلح له ، بسبب الاخطاء الكثيره التي تسببوا بها ، ومقابل ذلك عليهم الاهتمام بموضوع التداول السلمي للسلطة واعطاء فرصة للشباب داخل الحركة لاختار مكنهم في القيادة بدل القيادات الحاليه التي اصابها الشيخوخه السياسيه ، واعتبر مطالبه "الغنوشي" لد "المرزوقي" بتقدم استقالته من رئاسة الجمهوريه ، ماهي إلا محاولة لاحتلال وجوه جديده واشراكها في المشهد السياسي الحالي لتتماشى مع متطلبات المرحلة القادمه ، كما وعبر الشيخ "مورو" عن نيته المسبقه في الاستقاله من الحركة لتلك الاسباب اعلاه ، واكد ايضاً من ان الحركة انحرفت عن مسارها الذي تأسست من اجله^١ .

وفقاً لما تقدم فنحن نعتقد بأن الحركة ستفشل ولن تحصل على ماحصلت عليه من مقاعد في الانتخابات القادمه وستضعف قياداتها وعلى رأسهم الشيخ "راشد الغنوشي" كما حدث للاخوان في مصر على اعقاب "ثورة ٣٠ يونيو" ، اذا لم تسارع قيادة الحركة على تجاوز السليبيات وتاخذ العبره مما حصل في مصر واذا لم تسارع بتجديد قياداتها وجعل هدف الحركة النهوض بتونس من واقعها السابق المظلم ومستقبلها المجهول الى حالة راقية تخدم الجميع ويشارك فيها الجميع ويكون استلام المناصب على اساس الكفاءه والنزاهه فقط وليس لاعتبارات اخرى . وهذا كله سيصب في صالح الاحزاب المدنيه على اختلاف مشاربها ، لان الموضوع اليوم بات غير محصور على حزب او اتجاه او تيار معين ، فلا يمكن ان تحكم تونس من خلال حزب واحد او فكر محدد او ايدولوجيه معينه ، فالذي سيحكم تونس هم كل هؤلاء وحسب ماتمليه نتائج الانتخابات وميول الشارع التونسي .

ان تطبيق مبادئ الديمقراطيه من خلال استقرار مفاهيمها ، كالتعدديه السياسيه وخاصه تطبيق الديمقراطيه داخل الحزب نفسه ، وترسيخ روح المواطنه وحقوق الانسان والمساواة داخل المنظومه القيميه للمجتمع التونسي ، يعد عاملاً حاسماً للتحويل الآمن لهذا المجتمع نحو الديمقراطيه ، وبدون ذلك ربما لن تستطيع الديمقراطيه الوليده او الناشئه ان تزداد قوة إلا من خلال صراع طويل بين مؤيدي الديمقراطيه ومعارضيه ، والتي ربما ستتحوّل الى حرب اهليه وضعف في المؤسسات الشرعيه والدستوريه ، وربما الاخطر من ذلك هو فقدان امن المواطن الذي سيؤدي حتماً الى فقدان استقرار المجتمع والدوله معاً وكذلك الى خلل في العلاقه بين القيم الثقافيه للمجتمع وصوره العمليه الديمقراطيه^٢ .

تشهد تونس حالياً تحادباً واضحاً بين نظام قديم يواجه صعوبات الاستمرار ولكنه يملك قدرة فائقه على التكيف وإعادة إنتاج نفسه ، وبين نظام جديد في طور التخلق من رحم الثورة ومطالبها ،

^١ ينظر الموقع : www.turees.com/aljarida/25940

^٢ رضوان زياده ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥١ .

ولكنه مازال يتلمس طريقه نحو الظهور والبناء ، فقد تمكنت قوى العهد السابق من حماية نفسها وترسيخ مواقعها عبر استخدامها الذرائعي لشرعية الثورة ، والتبرؤ الظاهري من مخلفات الحقبة السابقة ، ثم من خلال نفوذها الواسع في الادارة وسائر اجهزة الدولة . اما القوى الجديدة التي افرزتها الثورة والتي استمدت قوتها وشرعيتها اساساً من الشارع والضغط الشعبي العام، فهي لم تقوى بعد على ترجمة مطالبها السياسيـة في الاصلاح الجذري سواء على صعيد مؤسسات الحكم او رجالاته. والجانب الايجابي المثير للتفاؤل كان في الإقالات الاخيره التي طالت عدداً كبيراً من كبار قادة الاجهزة الأمنيه السابقين ، وتعيين شخصيات مقبولة لدى الجميع معروفه بالحياد والمهنيه ، كتعيين السيد "فرحات الراجحي" وزيراً جديداً للداخلية ، واخيراً قرار حظر كافة أنشطة الحزب الحاكم تمهيداً لحلّه قضائياً وإرجاع مقراته وممتلكاته للدولة ، كل ذلك يبين نوعاً من الاستجابة لمطالب التغيير¹.

السؤال هنا كيف لانباء تونس ان يعبروا ببلدهم باتجاه تحول ديمقراطي حقيقي يشكل نموذجاً يمكن ان تحتذي به بقية الدول العربية ودول "الربيع العربي" بالذات لاسيما وان تونس مرشحة لان تكون نموذجاً يتخذى به لدول المنطقه فيما لو نجحت تجربة التحول الديمقراطي فيها ، مع العلم ان تونس تملك مقومات ذلك النجاح من خلال نسبة الطبقة الوسطى الصاعدة فيها وتنوع الاقتصاد وقوة المجتمع المدني وهناك دور فاعل للمرأة في الحياة العامه والسياسيه وكذلك قرب النخبه التونسيه من فرنسا واستفادتها من جامعاتها ومؤسساتها التعليميه، وارتفاع نسبة المتعلمين ونسبة اصحاب الشهادات العليا مقارنة ببقية دول المنطقه ، وكذلك الاسلام المعتدل المقتزن بالمذهب المالكي وكذلك التجانس الطائفي والاثني، وغيرها من العوامل التي ذكرناها سابقاً، كل ذلك يدفعنا الى القول بان تونس متوجهه الى الاستقرار وبشكل اسرع من بقية دول "الربيع العربي" الاخرى، وكما يبدو من مجريات الاحداث داخل هذه الدول فأن إنتقال عدوى التغيير هذه ستتقل عاجلاً ام آجلاً الى بقية الدول الاخرى سواء كانت دوافع ومسببات هذا التغيير داخلية ام خارجيه، وبحسب طبيعه المصلحه والعلاقه بين هذه الانظمه والدول المؤثرة في النظام السياسي الدولي ، بمعنى انه لا يوجد إستثناء لاي نظام من التغيير .

الخاتمة:

ان الحياة السياسيـة في تونس مفتوحه على احتمالات عدّة من الصعب الجزم بها، بسبب التطورات المستمره والطبيعه الديناميكيه للاحداث ، ولكنها بالنهايه ستؤول النتائج ربما الى ثلاثة محارج:-

¹ ينظر الموقع : www.assakina.com/news/news2/26946.html

- ١- فاما الاستقرار المرتبط بالحياة الديمقراطية الحقه .
 - ٢- او الفوضى التي قد تعصف بالبلاد وتحولها الى دولة فاشله كالصومال او غيرها من الدول الاخرى .
 - ٣- او العودة الى النظام الشمولي الاستبدادي سواء كان عسكرياً ام مدنياً .
- على الأرجح ان حالة تونس منذ بدايتها الاولى كانت اكثر سلمية مقارنة ببقية "دول الربيع العربي"، كما وان الاسلام السياسي في تونس هو الاكثر اعتدالاً من جميع الدول العربية وحتى الاسلاميه، بسبب اعتناق غالبية الشعب التونسي للمذهب "المالكي" الذي يتسم بالوسطية والاعتدال مقارنة ببقية المذاهب الاسلاميه الاخرى ، فضلاً عن كون الشعب التونسي هو شعب مسلم بالفطرة ولايهتم بالجانب العقائدي البحت ، وهناك ايضاً حالة يقظه ومراقبه شعبيه دقيقه ومستمره لمجريات الاحداث تترجم الى حركة تظاهر واحتجاج كلما دعت الحاجة لذلك وتأزمت الخلافات بين الحكومه المؤقتة والمعارضه والتي غدت تقليداً شبه يومي تقريباً ، كما وان ظاهرة التسييس واسع النطاق بين عامة التونسيين وخاصة فئة الشباب ، والشعور المتنامي بالثقه بالنفس والامل بالمستقبل ، كل ذلك شكّل عوامل ضغط على جميع القوى باتجاه التغيير .
- ان تخوّف المجتمع التونسي من انتهاك حرياتهم الشخصية بمختلف قناعاتهم الدينيه والفكرية والسياسيه يأتي من خلال منظرين متناقضين هما :
- ١- استبداد باسم الدين ينجم عن قراءة أحادية مغاليه للاسلام ، الذي يؤدي الى التدخل بالقوة في حياة المواطنين الخاصه للنيل من حقوقهم وحرياتهم المدنيه ومن مبادئ الديمقراطية، ومثال عليه الحكومات الدينيه الثيوقراطيه .
 - ٢- استبداد بأسم الحداثه الذي يعمل على إلغاء الدين من الحياة العامه بالقوة ايضاً ، من خلال استخدام اجهزة الدوله لضرب الدين ، وبالتالي سينتهي به الامر الى انتهاك الحريات وحقوق الانسان وتعطيل الديمقراطية ، كما هو شأن الحاله السابقه ، ومثال عليها الحكومات الاوتوقراطيه وليس ببعيد عنا حكومتي "بورقيه" و "بن علي" .
- لذلك نرى ان الدوله الديمقراطية القادمه لايمكن ان تكون إلا دوله مدنيه قائمه على مبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان وتستمد مشروعياتها من الانتخاب الدوري وامكانيه محاسبتها وانتقادها ، مما ينفي عنها اي شكل من اشكال القدسيه ، مع ايلاء الاسلام منزله خاصه على اعتباره دين اكثرية الشعب ، مع ضمان حقوق كافة الاديان والمعتقدات الاخرى ، كما يجب الانتباه الى موضوع غاية في

الاهمية الا وهو كيفية التعامل مع الماضي وكيفية تفكيك إرث النظام القديم ليبنى محله نظاماً ديمقراطياً جديداً معتمدين على مبدأ عفى الله عن ما سلف ، واحالة من يثبت تورطه بجرائم وملفات فساد الى القضاء لينظر فيه كلمته الفصل ، وتطبيق مبدأي "البيريسترويكا" و "الغلاسنوست" التي اثبتت نجاحاً هائلاً في تطور الشعب السوفيتي كنموذج.

ان مضمون العلاقة بين الدولة والدين والهوية هي موضوع جدلي واسع لا توجد فيه وصفه سحرية مُعدة سلفاً ، بل هو عبارة عن عقد اجتماعي يتفاعل مع التطور السياسي والثقافي والاقتصادي لكل مجتمع . وكذلك بناء قوات امن وشرطه تتميز بالاحترافية وعدم التمييز والنزاهة والحيادية مع عدم الانتماء او الولاء الى اي جهة سياسية او فئوية واتباع منهج للإصلاح المؤسسي واعادة الهيكلة في طريقة التوظيف ومناهج التدريب والتثقيف ، لذلك يقع على عاتق احزاب الحكومة واحزاب المعارضة ان يسمو على خلافاتهم من خلال الحوار لتدعيم المصالحه الوطنية وتحقيق اهداف "الثورة" التي من اجلها نشبت . وعلى كل حال فأن الادارة الامريكيه لا تخشى خسارة حلفاؤها السابقين في المنطقه، وذلك لأمكانية تعويضهم بحلفاء جدد يتناسبون مع استراتيجيتها الجديده في المنطقه .

وفي النهاية يمكننا القول ان ما حدث في تونس ودول "الربيع العربي" اسقط عدداً من النظريات التقليديه التي طالما رددتها الدراسات السياسيه الغربيه وخاصة مايتعلق بنظرية "الاستثناء العربي" حينما يتعلق الامر بالديمقراطيه وإمكانية الشعب العربي بالانتفاظ على حكوماته الدكتاتوريه .

The tunisian revolution: the reality and the future

Assistant Instructor:

Mohammed Kadhim Al- Ma'eni

Abstract

The burning event of Bou Azizi with the end of 2010 is not considered only the first spark for the Tunisian popular uprising but a spark for the rest of the uprisings that have occurred in the Arabian region. What makes the Tunisian uprising differs from other uprisings is its peaceful nature and the lack of casualties in comparison with Yemen, Egypt, Libya and Syria. The phase of transition that Tunisia has passed through towards democracy, witnessed many conflicts between the competitive parties. Among those parties two trends have appeared; The first is the Islamic movement led by Al-nahda Party, and the second is the liberal trend, which includes the nationalist, the socialist, and the communist parties. This competition has led to the formation and dissolution of a number of governments during the period from the beginning of 2011 to the beginning of 2014.